الوعي
جامعية - فكرية - ثقافية
السنة الرابعة والثلاثون
شوال ١٤٤٠ هـ - حزيران ٢٠١٩م
العدد ٣٩٣

كلمة الوعي

الثورة في السودان
واقعها وحلّها باختصار مفيد

الانتماء للإسلام... المسؤولية الكبرى وصناعة التاريخ ص ٢٥
فصل الكلام في مشروعية الحكام (٢) ص ١٦
السعودية: قمم ثلاث... لإنقاذ سياسة فاشلة ص ٥١

الوعي

جامعية - فكرية - ثقافية

مجلة الوعي تصدر غرة كل شهر قمري عن ثلة من الشباب الجامعي المسلم في لبنان
بترخيص رقم «١٦٦» صادر عن وزارة الإعلام اللبنانية بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٥

www.al-waie.org Subjects@al-waie.org

المحتويات

- كلمة الوعي: الثورة في السودان: واقعها وحلها باختصار مفيد ٣
- مخطّطات الغرب لتحريف الإسلام: «الإسلام الأميركي» و«الإسلام الفرنسي» نموذجًا (٢) ٨
- فصل الكلام في مشروعية الحكام (٢) ١٦
- الانتماء للإسلام... المسؤولية الكبرى وصناعة التاريخ ٢٥
- الأصول غير المعتبرة شرعًا.. (٢) ٣١
- أخبار المسلمين في العالم ٣٨
- مع القرآن الكريم: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾ ٤١
- رياض الجنة: من وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم الجامعة في خلق الإسلام ٤٥
- فبهداهم اقتده: خبَّابُ بنُ الأَرَتِّ ٤٨
- كلمة أخيرة: السعودية: قمم ثلاث... لإنقاذ سياسة فاشلة ٥١

العدد ٣٩٣

السنة الثالثة والثلاثون
جمادى الأولى ١٤٤٠ هـ
ك٢/يناير ٢٠١٩م

ثمن النسخة

لبنان	١٠٠٠ ل.ل.
اليمن	٣٠ ريال
تركيا	١$ أميركي
باكستان	١$ أميركي
أستراليا	٢,٥$
أميركا	٢,٥$
كندا	٢,٥$
ألمانيا	٢,٥ يورو
السويد	١٥ كرون
بلجيكا	١ يورو
بريطانيا	١ يورو
سويسرا	٢ فرنك
النمسا	١ يورو
الدانمرك	١٥ كرون

الثورة في السودان: واقعها وحلها باختصار مفيد

في تقرير لمجلة «فورين بوليسي» الأميركية، نشرته تحت عنوان «هل بدأت الثورة المضادة في السودان؟» لخص الصحفي جستن لينش الوضع هناك بعبارة: «ذهب البشير وبقي نظامه يقاتل». من الواضح أن موقف المجلس العسكري من ثورة وانتفاضة الناس على البشير ونظامه يمثل ثورة مضادة، فالمجلس العسكري تسلَّم قيادة البلاد من البشير بشكل سلمي في أجواء بالغة التوتر، وهؤلاء الذين تسلَّموه كانوا من أعوانه المقربين، وبعضهم شركاء له في جرائمه (الحميدتي نائب رئيس المجلس العسكري وقائد قوات الدعم السريع متهمة قواته بقتل عدد من المتظاهرين في ساحة الاعتصام في الخرطوم)، وهم أعلنوا عن إجراءات إعلامية أكثر مما هي حقيقية بحق البشير، وهم مصرُّون على عدم تسليم البلاد للمدنيين... ومن مظاهر الثورة المضادة للمجلس العسكري كذلك أن مسؤوليه قاموا بزيارات خارجية للدول التي اشتهرت من قبل أنها ضد الثورات، وأن لها تاريخًا أسود في وأدها كالسعودية والإمارات ومصر، ومسارعة الرياض وأبوظبي لإعلان تأييدهما للمجلس العسكري، وتقديم (٣مليارات دولار من المساعدات الخليجية لرواتب الجنود في السودان ودعم البنك المركزي وشراء المواد الغذائية والمنتجات البترولية)... كل ذلك في سبيل عدم تمكين أي حكم ثوري، وتحديدًا إسلامي، من وصوله إلى السلطة... والسيناريو المصري الذي يرجح أن ضباط المجلس العسكري يتصورونه هو ركوب ثورة الجماهير وتقديم التنازلات الشكليّة لها، فإن عصت عليهم فالقيام بتشويهها، ومن ثم القضاء عليها باستعمال القوة، مع تأمين تغطية إقليمية ودولية تعيد عقارب الساعة إلى ما قبل الثورة، وتعيد إنتاج النظام من جديد. وفي هذا المضمار، يسوِّق المجلس العسكري نفسه أنه صمام أمان رئيسي للسودان وجيرانه. ويبدو عليه الإصرار على عدم إفساح المجال للتغيير الذي يتطلع إليه الناس. والمجلس العسكري يرتكز على ما حصده من دعم عربي وأفريقي، وبدأ بإرسال إشارات تطمين لقوى إقليمية ودولية منخرطة في مجابهات مصيرية مع العناصر المتطرفة ومكافحة الإرهاب. وكما جاء في إحدى الصحف السودانية: «لقد أبدى كل من حميدتي وبرهان ما يشير إلى أنهما ينفذان أجندة أجنبية، وأنهما مشبعان بالطموح للانفراد بالأمر على طريقة السيسي الذى ورث ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ الشعبية المصرية، وأنهما مثل علي عبد الله صالح يرقصان فوق رؤوس الأفاعي، ويلعبان الروليت مع مناديب الحرية والتغيير». إن المؤشرات تشير إلى أن المجلس العسكري، ومن ورائه أميركا والدول المضادة للثورة، لن يترك الحكم حتى تتسلمه أياد وسخة على نفس القذارة في العمالة، ويبدو أنه مستعد لأن يواجه الناس عسكريًا وتحويل الثورة عن مسارها السلمي تمامًا كما حدث في سوريا. هذا ولا يخفى أن لأميركا ولأوروبا معًا أطماعهم

الخاصة في السودان، ذي المساحة الواسعة (حوالى مليوني كلم٢) والغني جدًا بالموارد، ومعلوم أن سعيهم إلى تقسيمه سابق على الثورة، وهذه الأوضاع المستجدة الآن ستشكل أفضل وضع من أجل الإمعان في تقسيمه حتى لا يبقى منه شيء اسمه سودان.

أما الحراك الشعبي فإنه يعتبر نفسه الممثل المدني للثورة، فهو لا يملك وعيًا ولا تنظيمًا ولا قيادة، وفيه اتجاهات سياسية مختلفة، وبالتالي لا يملك تصورًا موحدًا للتغيير... ويحاول قيادته أشخاص مغمورون من قبل، يتلطَّون وراء أسماء توحي بالشعبية (نقابات وهيئات وتجمعات) ويحاول هؤلاء أن يظهروا أنهم بعيدون عن طروحات الإسلام السياسي فيتكلمون بالديمقراطية والدولة المدنية ليجدوا لهم قبولًا وتأييدًا في المجتمع الدولي والإقليمي... هؤلاء بعيدون عن تطلعات المسلمين للتغيير، ويحاولون سرقة الثورة وأخذها بعيدًا عن مطالبهم، فالناس مسلمون طيبون يريدونها ثورة نظيفة بينما هؤلاء يسعون إلى كسب تأييد دولي وإقليمي يتيح لهم الوقوف في مواجهة المجلس العسكري، وبالتالي الدخول في دوامة صراع الثورة والثورة المضادة.

ومن علائم الضعف في هذا الحراك أنه منقسم الرأي تجاه المفاوضات مع المجلس العسكري بين موافق على تقاسم السلطة مع العسكريين وبين معارض للفكرة تمامًا. ومنهم من هو غير مطمئن للمجلس العسكري لجهة علاقته السابقة بالمخلوع البشير حيث كانوا أذرعته الأمنية والعسكرية، وعندهم خشية من سرقة السعودية والإمارات لثورتهم، وخشية من تكرار النموذج المصري القمعي الذي يمثله السيسي الذي سحق وقمع حرية التعبير...

هذا الضعف في واقع تكوين الحراك، ومواقفه غير الموحدة، وافتقاده للتأييد الدولي يمكن أن تستغله قطر وتركيا لملء فراغه فتقدمان المساعدة التي تؤدي في النهاية إلى الإمساك بقرار الحراك، ومن ثم الذهاب به إلى الجهة الدولية التي يرهنون أنفسهم لها. ومعلوم أن تركيا وقطر هما الوجه الآخر للثورة المضادة... وعليه، فإن بداية هذا الحراك لا تبشر بخير، لا على صعيد تمثيل مطالب الناس، ولا على صعيد الخروج بحلول جذرية تعالج مشاكلهم، ولا على صعيد نأيه بنفسه عن التفتيش عن قوى خارجية تتبناه وتقدم له التأييد في المواقف الإقليمية والدولية. وهو على هذا النحو لن يفرز إلا معارضة يكون رموزها على شاكلة رموز حكم البشير.

هذا الواقع الذي عليه الحراك، مع عدم وعيه على الواقع السياسي الدولي والإقليمي، وعدم قدرته على كشف الألاعيب السياسية؛ يجعله قابلًا للاستغلال، ويؤدي بسهولة إلى احتوائه ووقوعه فريسة بين أنياب الدول المضادة للثورة التي لها خبرتها في شراء الذمم، ولديها قدرات مادية وعسكرية تمكنها من القيام بدورها القذر لمصلحة أسيادها في الغرب ولإيصال الثورة إلى شاطئهم،

أما ما هو المتوقع حدوثه، فهو أن تقوم الدول التي تتبنى الثورات المضادة بشراء عملاء لها في الجيش، وبتصنيع معارضة مدنية تابعة لها، وبتظهير رموز لها للإمساك بواسطتهم برقبة الحراك

والأخذ به حيث هو مخطط له بعيدًا عما يريده الناس. وحيث إن حكام كل دولة من الدول المضادة للثورات هم عملاء، فإن الثورات المضادة مهمتها إجهاض الثورات لمصلحة الدول التابعة لها تحديدًا، وهما بالمختصر: أميركا وبريطانيا؛ لذلك فإن سيناريو دول الثورات المضادة ينحصر عمل كل واحدة منها بتسليم الحكم إلى ربيبها الدولي: تركيا والسعودية ومصر إلى أميركا، وقطر والإمارات إلى بريطانيا. وبتحديد أدق، فإن المجلس العسكري تتنافس عليه كل من السعودية ومصر وهما تابعتان لأميركا، والإمارات وهي تابعة لبريطانيا. أما الحراك فستتنافس عليه كل من تركيا التابعة لأميركا، وقطر التابعة للسياسة البريطانية... وما يحدث في اليمن مثال حي على ذلك، حيث إن الإمارات تعمل بحسب أجندة مختلفة عن أجندة السعودية مع أنهما في تحالف واحد.

المشهد على ما ذكر هو قاتم إذا لم يتداركه عقلاء السودان، ويفكرون التفكير الذي يمليه عليهم دينهم. إنه لا منقذ لهم مما هم فيه إلا دينهم، وكل رمز من هذه الرموز التي تسعى لأخذ قيادة الناس، القديم منها كالصادق المهدي، أو الحديث منها كالبرهان وحميدتي... هي رموز ساقطة ما لم تتبنَّ الإسلام السياسي كحكم وخلافة. والغرب يرفع سيف محاربة كل من يشهر أن مشروعه هو الإسلام السياسي؛ إذًا لا يوجد الآن نفاق في هذا الطرح، فإنه طرح لن يتبناه إلا الصادقون. وإن الصراع الآن يجب أن يكون بين هذين الفسطاطين تحديدًا: إما الحكم بما أنزل الله، وأهل السودان الطيبون هم أهل لهذا، وإما السير بالسودان نحو الهاوية حيث لن ترحمه الدول التي سيقبل التعاون معها، الإقليمية منها أو الدولية، ولن يختلف مصيره عما يراه ويسمعه في بلدان الثورات التي سلمت قيادتها لشخصيات باعت بلادها ودينها للغرب وعملائه. وما يحدث في سوريا أو اليمن أو ليبيا ليس عنهم ببعيد.

هذا هو واقع الحراك، وواقع المجلس العسكري، وواقع دول التي تتبنى الثورات المضادة... والثورة في كل من السودان والجزائر ليستا معذورتين إن لم تستفيدا من سابقاتها. وإذا لم تدرك ما حدث لها حتى تفهم ما عليها أن تتصرف فيه. خاصة وأن اللاعبين المجرمين، الدوليين والإقليميين، هم أنفسهم. وعملها في تبني تيارات علمانية وإبراز شخصيات بعيدة عن الإسلام لقيادتهم هو نفسه، ووسائل الإعلام التابعة لهم، والتي ستسوق لهم، هي نفسها.

والآن، ما هو المطلوب من الحراك أن يقوم به؟

إن المسلمين في السودان، هم كغيرهم من المسلمين في سائر بلادهم، يريدون الإسلام، ودولة الخلافة هي الوحيدة التي باستطاعتها أن تجمع المسلمين في السودان وتشكل منهم قوة تستطيع أن توقف كل إجرام بحق الناس، وتستطيع أن تضم إليها تأييد المسلمين في مختلف بلادهم ليكونوا جميعًا يدًا واحدة في وجه أي هجمة شرسة عليه، دوليًا وإقليميًا.

إن بوصلة التغيير في السودان يجب أن تسير باتجاه التغيير الشرعي الصحيح، وهذا يحتاج باختصار إلى أمرين، الأول: توفير قيادة مخلصة واعية تطرح الإسلام كمشروع حكم؛ لأن هذا

وحده الذي يرضي الله، وهنا يجب أن يكون للعلماء دورهم الرائد فيه. والثاني هو أن يقوم بعض من أهل القوة من ضباط الجيش المخلصين بحسم الأمور لمصلحة التغيير الإسلامي الذي يرضي الله سبحانه وتعالى، وتسليم الحكم لقيادة سياسية راشدة يكتب الله على يديها التغيير المنشود، وعسى أن يحدث في السودان ما لم يحدث في غيرها من بلدان الثورات.

أما اللاعب الدولي الأكبر في الثورة المضادة فهو أميركا، فهي تعتبر أن الحكم في السودان بيدها، وأن البشير كان عميلها، وتنظر إلى أن الثورة تعمل على خروج السودان عن سيطرتها. وهي تتعامل معها على أن هناك قوى دولية أخرى تريد أن تأخذ الحكم منها وطردها، وتحديدًا بريطانيا التي يوجد لها قوى سياسية في البلاد، وأبرزها الصادق المهدي، ولا بد أن عندها قوى عسكرية كذلك يمكن أن تعتمد عليها لأخذ الحكم، بمعنى آخر، فإن لبريطانيا القدرة على أخذ الحكم لوجود القيادة السياسية التابعة لها، ولإمكانية تملك قوة عسكرية يمكن أن تعتمد عليها في أخذ الحكم. على هذين الأمرين سيتركز الصراع على أخذ الحكم في السودان.

أما الناس الثائرون فإنهم الطرف الثالث، وهم يريدون أخذ الحكم، ولكن ليس لهم لا قيادة سياسية ولا قوة عسكرية تنصرهم. وهذان الأمران هما اللذان سيحسمان الأمر لمصلحتهم وهناك أمر ثالث تمتلكه الثورة، ولا يمتلكه غيرها وهو الرأي العام الذي ينزل إلى الشارع ويضع آماله الكبرى في التغيير. فإن هؤلاء لن يتحولوا إلى قوة حقيقية إلا إذا اجتمعوا على اعتبار أن مشروعهم للتغيير هو الإسلام، وإقامة حكم الله، وهذا هو الأمر الأوحد الذي يمكن تحقيقه في الناس، وهذا هو الأمر الذي تخافه أميركا والغرب وأبالسة الجن والإنس أجمعين؛ لأن الإسلام، إسلام الحكم بما أنزل الله، هو الذي يمكن أن يجمع الناس ويخلصهم من هذه الأوضاع الشاذة، وبالتالي لا عبرة بهؤلاء القلة من العلمانيين الذين يحاولون سرقة الثورة بادعاء تمثيلهم.

ليعلم الثائرون أن مقتل ثورتهم هو العمل على الحصول على الدعم الدولي أو الإقليمي، ولينتبه الناس الطيبون ممن يسميهم الإعلام التابع لهم بالدول الداعمة، مستغلين فقرهم وضعفهم، فيمدونهم بالمال السياسي القذر، أو يمدونهم بالسلاح الذي تصحبه الشروط التي تحجم الثورة وتجعله تحت السيطرة، ولينتبه الثائرون أن تجر ثورتهم إلى حمل السلاح، فإن ذلك سيكون مقتل ثورتهم. وواضح أنه في مرحلة ما ، وعندما تشعر أميركا أنها لم تستطع أن تقود الناس، ولا أن تهدئهم، ولا أن تحسم الأمور لمصلحتها، لا بد أنها ستوعز للمجلس العسكري لتوريط الناس في عسكرة ثورتهم لتمتلك الحجة لضربها تحت حجة أن هناك إرهابيين، وعندها تبدأ الفصول المأساوية التي ستمر بها كما مرت في سوريا وليبيا واليمن ومصر...

إن الأوضاع في السودان، كما في كل بلاد المسلمين، لا تتحمل ضغطًا أكثر من ذلك. وليس لها إلا مخرج واحد، وهو أن تقوم مجموعة من الضباط المخلصين بأخذ الحكم من هؤلاء الضباط المتهورين الذين من أجل أطماعهم في السيطرة على الحكم مستعدون أن يحرقوا البلد ويقتلوا

الشعب، ثم على هؤلاء الضباط أن يسلموا الحكم إلى المسلمين المخلصين مثلهم لإقامة حكم الله في السودان، وحينها سيجدون الناس معهم، وأنهم سيحمونهم، وبهذا يكونون قد أرضوا الله وخلصوا الأمة من شرور الغرب الكافر وعملائه المجرمين. وبالمختصر، إن الناس عليهم أن يجعلوا هويتهم للتغيير هي إسلام الحكم، وأن تبقى سلمية قولًا واحدًا، وأن لا تجر إلى العسكرة، فهذا مقتلها، وأن لا تتصل بالسفارات، وأن لا تتعامل أبدًا مع ما يسمى بالدول الداعمة فهذا مقتل لها، وأن ترفض التعامل مع أي جهة سياسية كانت تعمل سابقًا كالصادق المهدي لأنه على شاكلة البشير في طريقة الحكم. وعليهم أن يحرصوا على امتلاك قوة عسكرية من ضباط الجيش المخلصين يمكنها بواسطتهم أخذ الحكم من غيرهم وتسليمه لأهل الحق ممن يعملون لإقامة حكم الله. وهذه الأمور والحمد لله متوفرة، فالناس مخلصون وطيبون، وأهل القوة من الضباط المخلصين كذلك موجودون، وأهل الدعوة إلى إسلام الحكم بما أنزل الله كذلك هم موجودون... إذًا قابلية نجاح الثورة بهذا المشروع ممكنة وعليها المعوَّل، ولا تغيير حقيقي إلا بها، وأي تغيير آخر لن يكون إلا تغيير وجوه.

إننا نجزم بوجود مخلصين في الضباط، وأنهم يتحرقون للتغيير، ولكنهم آحاد متفرقة، ولكنهم إذا اجتمعوا تأبى عصيهم تكسرًا. هذا هو الحل الوحيد المتاح، وليس من حل سواه... وهذا الأمر إذا لم يتم على هذا الشكل فإن الغرب الكافر سيحيل السودان إلى أشلاء كما حدث ويحدث في كل من سوريا واليمن، وليست ليبيا منهم ببعيدة. وعليه فإن هؤلاء الضباط المخلصين يتحملون كامل المسؤولية أمام الله، إذ إنهم أهل قوة، وإذا لم يتحركوا فإن الذي سيتحرك هو غير المخلصين من الضباط، بل المجرمين العملاء الذين من أجل أطماعهم في الحكم مستعدون أن يذهبوا بعيدًا في الإجرام، وهذا ما نراه بأعيننا.

أيها الضباط في السودان، إن الوقت ليس لصالح الناس، وما يخطط فهو كبير وخطير، وسكوتكم ليس الآن مكانه، ولا بد أن تأخذوا دوركم، عاجلًا غير آجل... إنكم أمام أمر جلل: إما نصرة دين الله بإقامة الحكم بما أنزل الله، وإما ترك البلاد إلى عدوها... فكونوا كما قال الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله ﴿ ٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَصَابَهُمُ ٱلْقَرْحُ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُواْ مِنْهُمْ وَٱتَّقَوْاْ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٢﴾ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُواْ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُواْ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ ﴾ **ولا تكونوا من الذين قال الله فيهم** ﴿ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾ ﴾. وعلى الله قصد السبيل.

مخطّطات الغرب لتحريف الإسلام: «الإسلام الأميركي» و«الإسلام الفرنسي» نموذجًا (٢)

الأستاذ بسّام فرحات

الإسلام الفرنسي

المشروع الثاني والمنسوب إلى فرنسا هو مشروع فكري نظري أكثر منه سياسي عمَلي، أمّا ثماره فليست آنيّة بل هي بعيدة المدى، فهو مشروع تأسيسي يستهدف الإسلام قبل المسلمين عبر وضع اليد على نصوصه ومصادره وآليّات فهْمِهِ واستنباط أحكامه؛ لِمَسخِه وتحريفِه وقولبته ونسخ تشاريعه وتطويعها لخدمة أغراض الكافر المستعمر الدّنيئة ومشاريعه المسمومة في تمييع المسلمين وتكريس انحطاطهم وتبعيّتهم واستبعاد نهضتهم، وهو بذلك يكون قد أسّسَ لتقاليد جديدة وخطِرة في التّعامل مع النّصوص الشّرعيّة - حدًّا وفهمًا واجتهادًا واستنباطًا وتفسيرًا وتأويلًا - تقطع كُليًّا مع المنظومة الفقهيّة الاجتهاديّة الإسلاميّة، استنطقت تلك النّصوص بما يتناقض كليًّا مع الشّرع الحنيف، ورامت بكلّ وقاحة وصفاقة إلى سحب - لا البساط فحسب - بل الإسلام برُمّته من بين أيدي المسلمين... وقد تولّت رسم ملامح هذا الإسلام المختلَق والمـُدَّعى والمتوهَّم المدرسةُ اليعقوبيّة اليساريّة الفرنسيّة التي تنكر الدّين وتفصله عن الحياة، وتُقصيه بالكليّة عن أنظمة المجتمع، وتقصُرُه على الطّقوس التعبّدية، وتزجّ به في غياهب المعابد والمقابر... ومن أبرز أعلام ومنظّري هذه المدرسة - المتطرّفة حتّى بالمفاهيم العلمانيّة - نذكر المستشرق الفرنسي ذا الأصول اليهوديّة مكسيم رودنسن وتلامذته من أمثال أوريانا فاوتشي وبرنار لويس وأندريه قلوكسمان وبرنار هنري ليفي وروبار مينار والطّاهر بن جلّون، هذه الجوقة الصّهيونيّة المكشوفة التي احترفت الطّعن في الإسلام والتّشكيك في ثوابته، وأوقفت عليه نفسها وتكوينها وإنتاجها الفكري، واتّخذت من ذلك هدفًا وعقيدةً ومنهج حياة، هالها في العقيدة الإسلاميّة أمران أوّلًا: وحدة الإسلام والنّاحية الأمميّة فيه، وثانيًا: وضوح الإسلام ومصداقيّة النّاحية التّشريعيّة فيه... فخطاب الشّارع موجّه للبشريّة جمعاء على قدم المساواة، والشّريعة تعالج مشاكل جنس الإنسان بما يوافق الفطرة ويقنع العقل ويملأ القلب طمأنينةً، والنّصوص الشّرعية بيّنة بليغة فصيحة مُزوّدة بآليّات عمليّة مضبوطة دقيقة لفهمها وتفعيلها واستنباط أحكامها، ممّا جعل من العقيدة الإسلامية بمثابة الإسمنت المسلّح الذي شدّ وما زال لِبنات العالم الإسلامي، والبوتقة التي انصهرت فيها تلك الفسيفساء من الأعراق والإثنيّات واللّغات... وأمام استحالة انتزاع تلك العقيدة الفطريّة الجبليّة من قلوب المسلمين، فلا أقلّ من تحويلها من عامل قوّة وتوحيد ونهضة ورقيّ إلى عامل ضعف وتفرقة وتفكُّك وانحطاط وتخلّف، وذلك بفرقعتها من الدّاخل إلى إسلامات (إقليميّة - وطنيّة - عرقيّة - مذهبيّة - طُرُقيّة...) متباينة عقيدةً وشريعةً وطقوسًا ومقدّسات ومواصفات، متناحرة متقاتلة فيما بينها، وهو مطلب عسير المنال ما دام القرآن (النصّ المرجعي المؤسّس للدّيانة) موحّدًا واضحًا بيّنًا في أذهان المسلمين مفعّلًا منزّلًا على الوقائع الجارية... فلا مفرّ إذن من المبادرة بضرب وحدته ووضوحه وتكريس عقمه التّشريعي وضبابيّة أحكامه وميوعتها بما يُفضي إلى خلق تعدّدية مرجعيّة تؤدّي بدورها إلى شكل من التعدّدية الدّينيّة ثمّ السياسيّة من خلال اعتماد قرآن وإسلام وشريعة وأحكام خاصّة بكلّ وطن وشعب وعرق ومذهب... وقد عبّر الرّئيس الفرنسي السّابق ساركوزي عن هذا المنزع في (التعدّدية الإسلاميّة) بقوله: (نحن ضدّ إسلام في فرنسا مع إسلام فرنسي).

المدارس الفقهيّة الحداثيّة

ولتوجد لنفسها سوقًا رائجةً بين المسلمين، عمدت مدرسة الإسلام الفرنسي إلى التقنّع بصنائعها وأذنابها والمضبوعين بثقافتها ممّن ينتسبون إلى الإسلام بمسقط الرّأس، واتّخذتهم ستارةً وأبواقًا محليّةً لتمرير أفكارها الهدّامة في دسم الآيات والأحاديث وتسهيل هضمها على العامّة... وقد تولّى اليسار الفرنسي مهمّة الاستقطاب والنّشر وتأسيس الخلايا، لا سيما في الدّول الفرنكوفونيّة والمستعمرات السّابقة؛ حيث أُنشئت (مدارس فقهيّة حداثيّة) على يدي جيل من الروّاد رَضع العلمانيّة والعداء للإسلام مباشرةً من ثدي الاستشراق الكولونيالي... أولى لبِنَات التأسيس تمثّلت في امتهان العلوم الشّرعية وتعويمها وإزالة الحواجز بينها وبين سائر الاختصاصات: فقد حوّل هؤلاء الروّاد وجهة البحوث والدّراسات الشّرعيّة إلى أقسام التّاريخ والحضارة والأدب، وأوكلوا بها أساتذة يساريّين وعلمانيّين وملاحدة، كما سمّموا مناهج مؤسّسات التّعليم الشّرعي نفسها بأباطيل علم اللاهوت وعلم الأديان المقارن (جامعة الزّيتونة تونس نموذجًا)... أمّا البصمة الوراثيّة لهذه المدارس الفقهيّة والمحور الذي تدور حوله سائر أفكارها ومباحثها فيتمثّل أساسًا في معالجة القضايا الشّرعيّة بخلفيّة غربيّة علمانيّة ثقافةً وآليّاتٍ، ونبذ تقديس الموروث الفقهي، وبيان انفتاح النّصوص الشّرعية على (قراءات) شتّى، ونحت ملامح إسلام متعدّد فضفاض مائع نسبي غامض لا مكان فيه للمقدّس والمحرّم والقطعي والثّابت والكامل واليقينيّ... من هذا المنطلق انخرط تلامذة هذه المدارس ومريدوها في الصّيد في المياه العكرة: فرفعوا شعار (الإسلام واحدًا ومتعدِّدًا) وانبرَوا يؤسّسون لتلك الإسلامات المختلفة بتكلُّف وتمَحُّلٍ ظاهرَيْن (الإسلام السُنّي - الإسلام الشّيعي - الإسلام الطُّرُقي - الإسلام الصّوفي - الإسلام الأفريقي - الإسلام الآسيوي - الإسلام الأوروبي...) وعمدوا إلى انتقاء بعض المسائل الحسّاسة من بطون الكتب الصّفراء والخوض فيها والتّرويج لها ومعالجتها بتعسُّف ومسخ خدمةً لمشاريع الاستعمار، منها ما هو من قبيل المسلّمات التي بان وَجْهُ الحقّ فيها للسّلف قبل الخلف (الميراث - التّعصيب - الحجب - الكَلَالة - المهر - العدّة...) ومنها ما يندرج في سياق النّضال النّسوي (زواج المتعة - ختان البنات - تزويج القاصرات - تعدّد الزّوجات - بيت الطّاعة...) ومنها ما هو من قبيل الفقه الشّبقي الأبقوري الإباحي (المثليّة - الازدواج الجنسي - نكح اليد - غلمان الجنّة - الزّنا - تعدّد الأزواج...) وهي في مجملها قضايا من ورق وحسب الطّلب خدمة لمشاريع الاستعمار ولإملاءات صندوق النّقد الدّولي (المثليّة - المساواة في الميراث...)

لقد أطلق (شيوخ الإسلام الحداثي) في معالجتها العنان لمخيّلاتهم الجدباء ترتع في النّصوص الشّرعيّة وتستنطقها بما يحرّم ما

أحلّ الله ويُحلّل الكبائر، ولم يحصد المتلقّي من ورائها إلاّ التّذبْذُب والشكّ والاستخفاف بالإسلام والاستهانة به وبأحكامه وشرائعه، وذلك هو المراد وبيت القصيد... ولئن كانت مدرسة الإسلام الأميركي تستهدف المسلمين بدراسة الحركات الإسلاميّة وتوظيفها، فإنّ مدرسة الإسلام الفرنسي تستهدف الإسلام بدراسة الثّقافة الإسلامية والعلوم الشّرعيّة لفهم العقليّة التّشريعيّة الإسلاميّة وكيف تعمل الماكنة التّشريعيّة الإسلامية بغيةَ إعطاب آليّاتها الأساسيّة واستبدال أخرى بها تنسف الشّريعة من الدّاخل... وليتسنّى لها ذلك عمدت إلى استهداف أهم عناصر العمليّة التّشريعيّة: مصادر التّشريع، وآليّات التّشريع، والعقليّة التّشريعيّة، عَساها تتمكّن من التحكّم في الشّريعة الإسلاميّة وصياغتها وفق أهوائها ومصالحها ومآربها الخسيسة...

مصادر التّشريع

إنّ أقصر طريق لاستهداف عقيدةٍ ما وتقويض أركانها هو استهداف مصادر تشريعها ونصوصها التّأسيسيّة؛ فتفقد خصوصيّتها وتميُّزها ومبدئيّتها وطاقتها التّشريعيّة، ويُؤتى بنيانها من القواعد... من هذا المنطلق شنّ مُنظّرو المدرسة الفقهيّة الحداثيّة حربًا شعواء على الكتاب والسنّة وما أرشدا إليه من إجماعٍ وقياس، وتفنّنوا في القدح فيها ونسج الشّبهات حولها مراوحين بين إنكارها جملة أو ضرب مصداقيّتها وحُجيّتها أو جرّها عنوةً لشهادة زور دافعها أيديولوجي سياسي لا عقديّ تعبُّدي...

١- القرآن الكريم: عَمَدوا إلى الطّعن في حجيّته بوصفه مصدرًا أساسيًا للتشريع، مُتصنّعين التّجرُّد والموضوعيّة العلميّة والبحث العلمي النّزيه، وبنَوا طعنهم ذاك على فريةٍ مفادُها أنّ جمع مادّة القرآن الكريم وتنظيمها وتدوينها عمليّة متأخّرة عدّة عقود عن العصر النّبوي، محفوفة بالمزالق متأثّرة بأخطاء الرّواة خاضعة لنزوات السّاسة وللنّوازع المذهبيّة لا يمكن الاطمئنان إلى مصادرها علميًّا: فالحفّاظ قُتل أغلبهم في المغازي، والكتابة وسائلها بدائيّة عُرضة للتّلف والضّياع عصيّة على التّنظيم والتّبويب (عظام - جريد - جلود - حجارة - رقاع...) ممّا أحدث اضطرابًا كبيرًا في النصّ النّهائي للقرآن، فلم يخْلُ - شأنَه شأن أيّ نصّ بشري عادي - من التّحريف والتّبديل والزّيادة والنّقصان والإسقاط والتّصحيف والتّشويش... وبالتّالي فإن لم تكن هذه (الحقائق) مطعَنًا فيه إجمالًا فلا أقلّ من أن تنفي عنه تلك الهالة المبالغ فيها من القداسة، وذاك الالتزام الدّقيق والحرفي بما جاء فيه، والاكتفاء باعتباره مجرّد خطّ عريض ومرجعيّة يُهتدى بها وليس نصًّا يُلتزَمُ به ظاهرًا وباطنًا منطوقًا ومفهومًا... ولم يكتفوا بذلك بل حاكوا ضدّ كتاب الله جملةً من المشاريع المسمومة بمنتهى الخبث والدّهاء والمكر من قبيل:

أ: الصّنصرة والتّحريف: فقد أُخضع كما المسلمين إلى الدّمقرطة ومحاربة (الإرهاب) عن طريق المطالبة بتنقيته من آيات السّيف والجهاد والآيات (اللاّساميّة) التي تهاجم يهود وتفضح إجرامهم، وصولًا إلى ترويج مصاحف منقّحة فيها (سور جديدة) كما حدث في العراق (قرآن فاطمة وسورة الولاية)...

ب: التصرّف في بنيته: بتشويش نظام المصاحف العثمانيّة وإعادة ترتيب الآيات والسّور زمنيًّا حسب خطيّة نزول الوحي، أي كتابة مقاربة جديدة للقرآن الكريم انطلاقًا من التّسلسل الزّمني الذي نزلت وَفْقَهُ الآيات، بما يُفضي إلى نصّ جديد بمضمون مخالف للقرآن الأصلي، وهذا نسخٌ لأحكام الله...

ج: الفصل عن السنّة: وقد نادى به (القرآنيّون) الذين ينكرون السنّة ويفصلون بينها وبين الكتاب، وهي محاولة وقحة لتجميد القرآن وعزله عن طريقة تفجير الطّاقة الكامنة فيه... فأيّ محاولة لفكّ التّرابط والتّلازم بين القرآن والسنّة هي بمثابة الإعدام لكتاب الله بوصفه مصدر تشريع؛ لأنّ السنّة قاضية على القرآن تفصيلًا وتقييدًا وتخصيصًا وتنزيلًا على الوقائع الجارية وتفريعًا وتزويدًا بأصول تشريعيّة...

د: التّرجمات المغرضة: وقد غطّت كافّة لغات العالم الحيّة منها وشبه الميتة، ولم تستثنِ حتّى اللّهجات المحليّة والقبليّة، وهي ترجمات تتّسم بالتّحريف الشّديد والمغالطات الفظيعة المتعمّدة... ومكمن الخطر في ذلك أنّ اللّغة العربيّة جزء لا يتجزّأ من القرآن الكريم، وبدونها لا يُسمّى قرآنًا ويفقد إعجازه وقداسته ومرجعيّته التّشريعيّة؛ لأنّ هذه الأخيرة متولّدة عن اتّحاد معنى الوحي مع اللّفظ والتّركيب والأسلوب والحرف والرّسم العربي واقترانهما بشكل يُفضي إلى النّظم المعجز... فالتّرجمة هي عمليّة سحب للقرآن من بين أيدي المسلمين الأعاجم، وتحريف لمعانيه، وطمس لتشاريعه، وحيلولةٌ دون فهمه وتفعيله، هذا فضْلًا عن تكريس الضّبابيّة والغموض وتعدّد الرّوايات المفضي إلى تعدّد المصاحف. فالمذاهب ثمّ الدّيانات وصولًا إلى تكريس مسوّغ ديني جديد لمزيد من تفتيت المسلمين وتمزيقهم ينضاف إلى المسوّغين العرقي واللّغوي...

٢- السُنّة: إنّ اللاّفت للانتباه أن أعلام (المدرسة الفقهيّة الحداثيّة) ومريديهم على وعي تامّ بمكانة السنّة المشرّفة من الإسلام والقرآن - فهْمًا وتشريعًا وتنزيلًا على الوقائع الجارية - لذلك استماتوا في استهدافها والنّيل منها، سواء في كُليّتها بوصفها مصدر تشريع، أم في جزئيّاتها وتفاصيلها - كمًّا ورواةً وسَنَدًا ومتْنًا وتصنيفًا وأقسامًا - فعُوملت باستهانة واستخفاف، وطُعِن في حُجيّتها لإبطال الاستدلال بها، وانتهى بهم الأمر إلى إنكارها

وفصلها عن القرآن الكريم كما مرّ بنا... كما لُبّس مفهومها وأضحى مرادفًا للاقتباس: فالرّسول في المدينة اجتهد وعالج الوضعيّات بما أملاه عليه الواقع والمحيط، وبما هو متوفّر ومتاح في الجزيرة العربيّة من أنظمة وإداريّات ووسائل وأساليب، فالأخذ بالسنّة إذًا هو الاقتباس من الواقع في كلّ عصر ومصر كما فعل عمر مع الدّواوين، وليس استنساخ (التّجربة المحمّدية في المدينة)... وإذا كان القرآن الكريم - في ضبطه ودقّته وتواتُره وإعجازه الأسلوبي وحِفظه من الله تعالى - لم يسلم جَمعُه وتدوينه في شرع هؤلاء من المزالق والأخطاء، فإنّ السنّة النّبوية ليست إلاّ مجرّد (أدب إسلامي) بكلّ ما توحي إليه كلمة أدب من خيال وتأليف ووضع وتصرُّف وتكسُّب وكذب: فلكلّ فرقة أحاديثها ورواتها وتصنيفاتها، ومعظم الأحاديث موضوعة لإثبات موقف مذهبي، أو دفع رأي مخالف، أو الانتصار لفئة أو طائفة، أو لمجرّد التقرّب من الحكّام أو استدرار عطائهم تمامًا كالشّعراء... ودونك الكمّ الهائل لمدوّنة الأحاديث، فهل يُعقل أن يروي أبو هريرة وحده ستّة آلاف حديث، ولو لم ينهَهُ عمر بن الخطّاب لواصل الرّواية..؟؟ كما أنّ السنّة عندهم كلّها أخبار آحاد، وحتّى ما صُنِّف منها متواترًا فهو لا يفيد اليقين؛ لأنّ التّواتر لا ينفي إمكانيّة التّواطؤ على الكذب... وعلى هذا الأساس اقترحوا وضع قواعد جديدة لفهم الحديث وقبوله أو ردّه، مهملين السّند مركّزين على نقد المتن فقط، مفسحين المجال للعقل العلماني كي يُصنصرَ الأحاديث النّبويّة وفق مقاييس الكافر المستعمر...

٣- الإجماع والقياس: وهما الحلقة الأضعف في الأدلّة الشّرعية، ورغم ذلك فإنّ سوء النيّة والصّيد في الماء العكر أدّى بمشائخ الإسلام الحداثي إلى التّعامل معهما بكيفيّتين مختلفتين: أمّا الإجماع وهو عُمدةٌ لا سيّما في الاستدلال على أجهزة دولة الخلافة وتفصيلاتها الدّقيقة التي تبلوَرت زمن الخلفاء الرّاشدين، فإنّهم نسفوه على مراحل، فأثاروا الشّكوك حولهُ - حدًّا وحجيّةً وواقعًا ومجالًا وصلاحيّات - هل هو إجماع (الصّحابة - العلماء - الأمّة - العترة - أهل المدينة - أهل الحلّ والعقد...؟) وهل هو رأي الصّحابي أم اجتهاده؟ وهل يُنشئ شرعًا أم يُخبرُ بشرع؟ وهل هو وحي أم لا؟... وقد وصل بهم (تحليلهم العلمي المنطقي الموضوعي) إلى نسفِهِ ونفيِهِ كدليلٍ شرعي: فلم يحصل في تاريخ المسلمين إجماع بين الصّحابة حول مسائل معيّنة، وإنّما هو استغلال لمنصب الخلافة من أجل إلزام الصّحابة وسائر المسلمين باجتهادات وآراء شخصيّة... فما سُمّي إجماعًا هو عبارة عن إجراءات انفرد بها الخلفاء الرّاشدون أضافوا من خلالها تشاريع جديدة أو خالفوا أحكامًا شرعيّة، وهي تصرّفات بشريّة لا علاقة لها بوحي... وقد برّروا موقفهم هذا بجملة من المغالطات لعلّ أفظعها أنّ عمر أبطل الحدود (عدم القطع في المجاعة)

وخالف الرّسول في توزيع الفيء والغنائم (سواد العراق) بل وأضاف في العبادات (صلاة التّراويح) وفي كلّ ذلك ما فيه من مبرّر لهم للنّسج على منواله... وأمّا القياس فرغم أنّه بابٌ مشرّعٌ على المطاعن من حيث واقعه ودليله، حتّى إنّ معظم المذاهب والفرق لا تعترف به دليلًا شرعيًّا، إلاّ أنّهم استثنوه من حملتهم الشّعواء على مصادر التّشريع واتّخذوه مطيّةً ذَلولًا لتغليف سمومهم برداء شرعي شفّاف... فالقياس - حدًّا وممارسة - يتّسم بشيء من الميوعة والضّبابيّة، وهي أجواء تبيض فيها عقولهم الجدباء وتُفرّخ وتتيح لهم مهمّة المراوغة والمخاتلة والالتفاف ودس السمّ في الدّسم، لذلك فقد تحوّل القياس على أيديهم من (ردّ فرع على أصل لاشتراكهما في العلّة) إلى (ردّ فكرة غريبة على الإسلام لغاية دنيئة في نفس الكافر المستعمر) بحيث إنّه أصبح قياسًا عقليًّا قائمًا على علّةٍ عقليّة منطقيّة لشرعنة فرية استعماريّة...

آليّات التّشريع

بعد استهداف مصادر التّشريع انتقلت المدرسة الفقهيّة الحداثيّة إلى استهداف آليّات التّشريع أي الاجتهاد وما يتعلّق به... ذلك أنّ أباطيل الاستشراق الكولونيالي التي كُلّفت تلك المدرسة بترويجها اصطدمت بجملة من العقبات، أولاها: جهاز اصطلاحي فقهي دقيق ومضبوط، ثانيتها: موروث فقهي تشريعي ثريّ، ثالثتها: نصوص شرعيّة قطعيّة لا مجال للاجتهاد فيها... وللالتفاف على هذه العقبات سعت تلك المدرسة إلى تنقيح الجهاز الاصطلاحي الفقهي والقطع مع الموروث الاجتهادي الإسلامي ثم نسف مقولة الدّلالة القطعيّة... من هذا المنطلق سعت هذه المدرسة إلى إشاعة أجواء من الضّبابيّة والميوعة والتّلبيس طالت بالإفراغ أو التّحوير أو التّضييق أو التوسعة جملة من المصطلحات الفقهيّة من قبيل (اجتهاد - تفسير - تأويل - قطعي - ظنّي - نصّ...) وقد أفضى بها هذا التمشّي المغرض إلى استنتاجات ما أنزل الله بها من سلطان على غرار (التشريع وليد عصره - وجوب الملاءمة بين النّص الجامد والواقع المتحرّك - ليس هناك قطعي في القرآن - التّقسيم قطعي/ظنّي مقاربة بشريّة - الفقهاء اجتهدوا في أحكام قطعيّة)... كما عمدوا إلى المـُماهاة بين التّفسير والتأويل وبين الظنّي والنّسبي لتنسيب الاجتهادات الشّرعيّة وتحويل نصوص الكتاب والسنّة إلى طَلاَسِم لا يعلم حقيقتها إلاّ الله... وحرصوا على عزل الأمّة عن ثروتها الفقهيّة التّشريعيّة العظيمة عبر ذمّ التّقليد واعتباره تجميدًا للنّصوص وعبادةً للفقهاء لا لله... أمّا مصطلح (اجتهاد) فقد شهد كمًّا هائلًا من التّلبيس والتّمييع والضّبابيّة أضحى معها مُرادفًا للانزياح عن مقصود الشّريعة، وإعمال العقل المجرّد، إمّا في النّصوص القطعيّة أو في اجتهادات السّلف، واحتيال على النّصوص وتحميلها ما لم تقصد واستنطاقها بما لم

تنطق و(قراءة شخصيّة) لنصّ شرعي متسلّحة بآليّات متنافرة مع المنظومة الفقهيّة الإسلاميّة لتبرير الأخذ بالثّقافة الغربيّة... وقد عبّر أحد مشائخ الفقه الحداثي عن هذا المعنى الهلامي للاجتهاد بقوله: إنّ القرآن (شأن أي قول لغوي قابل لتفاسير شتّى) وإنّ معناه (لا يعلمه إلاّ الله) وحقيقته (لا يمتلكها إلاّ الله) وبالتّالي فإنّ (كلّ قارئ يمكن أن يجد في النصّ ما يرغب أن يجد فيه) لذلك يجب الفصل (بين معنى القرآن الأصلي الذي لا يعرفه أحد من جهة وتأويلات الفقهاء والمفسّرين من جهة ثانية) لأنّ القرآن وحده (هو الصّالح لكلّ زمان ومكان، أمّا قراءاته البشريّة فنسبيّة) وهذه النّسبيّة البشريّة (هي التي تجعل كلّ قراءة للقرآن مغامرة دائمة شوقًا إلى المعنى الحقيقي الذي لا يعلمه إلاّ الله تعالى)...

العقليّة التّشريعيّة

إنّ الأحكام الشرعيّة الإسلاميّة تركّز في المسلم عقليّةً تشريعيّة، أي عقليّة الالتزام بالأحكام الشرعيّة - أخذًا وتقليدًا واستنباطًا واحتكامًا وتنزيلًا على الوقائع - وإنّ الاقتصار على ضرب آليّة التّشريع، أي الاجتهاد وتوابعه، لا يكفي لإعطاب الشّرع ونسخه وتزييفه؛ لأنّ العقليّة التشريعيّة الصّافية السّليمة سرعان ما تدفع لاستعادة الآليّة الحقيقيّة، والقيام بالعمليّة الاجتهاديّة الصّحيحة نُشدانًا للحكم الشّرعي والتزامًا به... فالمسلم مطالبٌ شرعًا بأن يسيّر أفعاله بالأحكام الشرعيّة، وقبل أن يُقدم على فعلٍ ما يجب أن يعرف حكم الله فيه، أهو مباح أم حرام أم فرض أم مكروه أم مندوب؛ لأنّ مقياس الأعمال عند المسلم هو الحلال والحرام وأوامر الله ونواهيه... والشّريعة لم تهمل شيئًا من أفعال العباد، جلّ أو حَقُرَ، إلاّ أعطت حكم الله فيه ﴿مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ﴾... والأشياء والأفعال لا يجوز أن تعطى حكمًا إلاّ إذا كان هناك دليل شرعيّ على هذا الحكم، أي حجّة على أنّ المبحوث عنه حكمٌ شرعيّ... والمسلم إمّا أن يأخذ الحكم بمفرده فيسير حسب اجتهاده، وإن لم يستطع ذلك فهو مطالبٌ شرعًا بأن يقلّد مجتهدًا ويلتزم باجتهاداته... هذه هي العقلية التشريعيّة التي يركّزها الإسلام في المسلم والتي تجعل من تحرّي الحكم الشّرعي والحرص على الالتزام به هاجس المسلمين المؤرّق... وكان من الطّبيعي أن يستهدف الكافر المستعمر هذه العقليّة ليستتبّ الأمر له ولثقافته ولمصالحه في بلاد الإسلام: فقد عمل الإسلام الفرنسي على صياغة عقليّة تشريعيّة بمقاييس غربيّة علمانيّة، فحرص على إخضاع دراسة النّصوص الإسلاميّة لطريقة التّفكير الرّأسماليّة التي تجعل من الواقع مصدرًا للحكم لا موضعًا له، وتجعل المقياس في أخذ الحكم أو تركه هو النّفعيّة لا الحلال والحرام؛ ممّا نتج عنه تمييع أحكام الإسلام وعدم التّمييز بين الدّخيل والأصيل، وما هو كفر وما هو إسلام... فانقلبت الموازين بحيث

صار الرّبا فائدة، والاستشهاد انتحارًا، والالتزام بالحكم الشّرعي تشدّدًا وتزمُّتًا، والتّنكّب عنه تيسيرًا، لا سيما وأنهم قد توسّلوا لتضليل المسلمين ببعض (القواعد الفقهيّة الحداثيّة) من قبيل (فقه الواقع - فقه الموازنات - فقه الضّرورات...) بحيث إن العقليّة التشريعية للمسلمين تميّعت وتعلمنت وانصبّ اهتمامها في البحث عن مخارج من ثقل التّكاليف الشّرعية بشبه الدّليل، والبحث عن مداخل للثقافة الغربيّة وعمّا يُجيز الأخذ بها وعمّا يبرّر الواقع والهوى والمصلحة والمنفعة الدّنيويّة، والبحث عن كيفيّة الالتفاف على الأحكام الشرعيّة واستنباط الحيل والمخارج الشّرعية... وبذلك فقد استحالت عقليّةً تشريعيّة براغماتيّة نفعيّة واقعيّة مصلحيّة لا تختلف عن نظيرتها الرّأسماليّة إلاّ في المبرّرات الشّرعيّة المعتمدة...

خاتمة

لئن كان الإسلام الأميركي فاشلًا مستكينًا بلا مخالب ولا أظافر، فإنّ الإسلام الفرنسي مُدنّس وعلماني وهُلامي، نصوصه مفتوحة على شتّى الاحتمالات، تفسح المجال للعقل المضبوع بالثقافة الغربيّة كي يصول فيها ويجول بالقراءات والتّخريجات التي رأت في الإسلام مناطق فراغ، ونسبت إليه الدّيمقراطيّة والحرّيات، ونفت عنه أنظمة الحياة، ومكّنت مُسوخ اليسار من تحليل البغاء والخمر والشّذوذ الجنسي، وهذا هو تحديدًا مراد الطّغمة اليعقوبيّة الفرنسيّة: ركوب الإسلام واختراقه لتخريبه من الدّاخل، وضرب الشّريعة بآليّات (شرعيّة) وتمييع أحكامها، وتمرير التّشاريع الغربيّة عبر إلباسها جبّة الإسلام الحداثي دون إثارة المسلمين أو تأليب الرّأي العامّ الإسلامي... أي في نهاية الأمر تطويع الإسلام وترويض المسلمين وأسلمة التّشاريع الغربيّة وتحليل الفسق والفجور وسائر الموبقات لتأبيد انحطاط المسلمين وتبعيّتهم وارتهانهم، وهي مطالب عزيزة المنال عصيّة على التحقّق مجتمعةً لولا بوّابة (اجتهادات مشائخ الإسلام الحداثي)... إنّ الغرب الاستعماري الذي ينوء تحت وقع جرائمه ضدّ الإنسانيّة يعيش اليوم هاجسين: هاجس سقوط مبدئه، وهاجس عودة الإسلام لقيادة البشريّة؛ ممّا جعله يمرّ بحالة متقدّمة من (الإسلاموفوبيا) مفادها أنّ الإسلام السياسي قادرٌ اليوم إن لم يتداركه الغرب على (تأسيس دولة من إسبانيا إلى ماليزيا) - كما قال بوش الابن وقبله بوتين - يمكن لها أن تمثّل خطرًا فعليًّا على حضارة الغرب وقيمه ومُثُله ورخائه الاقتصادي بل على وجوده أصلًا... وقد لخّص وزير الدّفاع الأميركي الأسبق رامسفيلد هذه المخاوف أثناء تبريره لاحتلال العراق بقوله: «إنّ العراق سوف يُستخدَم كقاعدة لخلافة إسلاميّة تتمدّد في الشرق الأوسط، ويمكنها تهديد الحكومات الشّرعيّة في آسيا وأفريقيا... لقد قالوا ذلك وسوف نخطئ كثيرًا إذا لم نعِ الدّرس».

فصل الكلام في مشروعية الحكام (٢)

أبو نزار الشامي

أخذتْ مسألة طاعة ولاة الأمر جدلًا زائدًا بعد سقوط دولة الإسلام، وتولي الغرب مقادير البلاد، وتوسيده حكامًا طواغيت ملؤوا الأرض ظلمًا وجورًا، وكرَّسوا أسس الملك الجبري بأمتنا أبشع تكريس، حتى عادت أمتنا بنا أيام الجاهلية الأولى.وكان من أعجب العجب وسط هذا الحال المزري، أن قامت في وجه الأمة ودعاتها طائفة من المسلمين، يلبسون ألبسة العلماء وينتحلون سمتهم، يصرخون في وجه الأمة المجلودة لا في وجه جلاديها، يقولون لها: اصبري وأطيعي واقبلي البغي، وحكم الكفر، وجلد الظهر، طالما أن من يجلدك هو ولي الأمر!!!.وكأن جور الملوك لم يكفِ حتى جاءت هذه الثلة تشد عضدهم وتسقي غرسهم. وهنا لا بد من التنبيه إلى أمر هام، وهو إننا نحن أمة النص والسند. لأجل ذلك، فليس من الحكمة أن يكون الرد الابتدائي على هذا الطرح هو تسفيه قائليه وفضح علاقاتهم المشبوهة مع الحكام، قبل تفنيد شبهاتهم بشكل كامل وتام، فإن الكثير ممن تبع هذه الفرية قد فعل ما فعل بدافع احترام النص ولو خالف الهوى والنفس؛ لأجل ذلك كان من الخطأ أن يتم التعاطي معه بغير دراسة النص والتماس مدلولاته، وإلا كان الهجوم لصالحه، بل وقد يظهر بأنه أشد التزامًا بالوحي الشريف منا نحن المستهجِنين الذين يقدمون العقل على الدليل!!.ففي العدد السابق عرضنا لبعض النصوص التي يقوم عليها هؤلاء، وبالتالي عرضنا الخطأ المفصلي في فهم الواقع الذي تنزل عليه هذه النصوص أو تحقيق المناط. وفي هذا العدد سنعرض: الخطأ المفصلي في جمع نصوص الباب ودراستها:

لقد نجح فقهاء السلاطين وجهلة المشايخ في إحداث لبس كبير على جماهير المسلمين بخصوص الضوابط الشرعية المتعلقة بالآمر، أي الأمير أو الحاكم، حتى ظن الناس أن الطاعة للحاكم الكافر، أو الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله، واجبة عليهم، بل قد يتقرب بعضهم إلى الله بمثل تلك الطاعة الإجرامية النكراء!!

فالمسألة تتعلق بطاعة ولاة الأمر:

بادئ ذي بدء، فإن المفهوم الشرعي للطاعة ينبثق من الأصل العقدي الراسخ بأن الطاعة هي لله سبحانه. فأصل الطاعة في هذا الوجود هي طاعة الله تعالى، وكل طاعة في طاعته هي طاعة مأمور بها أو مأذون فيها.. وكل طاعة في معصيته فهي معصية منهيٌّ عنها. وبعد ذلك، فالأصل أنه لا تجب طاعةُ بشر ولا الائتمار بأمره، ولا الانتهاء بنهيه، إلا بدليل... فمثلًا يجب على المرأة طاعة زوجها، لا لشخصه بالذات، ولكن لوصف (أو منصب) الزوجية، ولا تجب عليها طاعته إذا زال هذا الوصف بخلع أو طلاق. وهو هو الشخص

نفسه. وتجب طاعة أمير الأمة وحاكِمها في الدولة، بشرطه أو لوصفه، لا بشخصه بالذات، فإن فقد الشرط أو خلا عن الوصف لم تجب طاعته، وتجب موالاته لذات الشرط والوصف، فإن فقد ذلك حرمت موالاته وسقطت ولايته. إذًا، الطاعة بالطاعة، أي طاعتنا لهم بطاعتهم لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، وإلا فلا ولن. من هذا المنطلق، فإننا نفهم سائر النصوص المتعلقة بالطاعة في ضوء هذا المفهوم الثابت المحكم.

ففي الصحيحين: بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية، واستعمل عليهم رجلًا من الأنصار (عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي)، فلما خرجوا وَجَد عليهم في شيء. قال: فقال لهم: أليس قد أمركم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطيعوني؟ قالوا: بلى، قال: اجمعوا لي حطبًا. ثم دعا بنار فأضرمها فيه، ثم قال: عزمت عليكم لتدخلنَّها. [قال: فهمَّ القوم أن يدخلوها] قال: فقال لهم شاب منهم: إنما فررتم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من النار، فلا تعجلوا حتى تلقَوا رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن أمركم أن تدخلوها فادخلوها. قال: فرجعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبروه، فقال لهم: «**لو دخلتموها ما خرجتم منها أبدًا؛ إنما الطاعة في المعروف**». وقد وردت في رواية أخرى عن ابن عبد البر أنه صلى الله عليه وسلم قال لهم هنا: «**لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق**». وعند ابن ماجة وأحمد بإسناد صحيح «**من أمركم منهم بمعصية الله فلا تطيعوه**». وقد ذكر غير واحد من المفسرين منهم ابن كثير والقرطبي هذا الحديث في معرض تفسير آية ﴿وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ وتدليلًا على تقييد الطاعة بالمعروف. وفي صحيح البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**السمع والطاعة حق ما لم يؤمر بالمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**». وفي صحيح مسلم عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «**عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ إِلَّا أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَإِنْ أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلَا سَمْعَ وَلَا طَاعَةَ**» وفي ظل هذا الأصل فإننا نفهم نصوص الطاعة، بل ونرد المتشابه منها إلى هذا المحكم الثابت. والآن نأتي إلى الدليل الأساس في الباب من كتاب الله: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾

يلاحظ أن الآية ذكرت طاعة الله غير قرونة ولا مقيدة، لأنه سبحانه صاحب الأمر كله، وذكرت طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم غير مقرونة ولا مقيدة؛ لأنه المبلغ عن ربه سبحانه، وحاشاه أن يأمر بغير طاعة الله. أما طاعة أولي الأمر فلم تُذكر مفردة، وإنما فُهمت من العطف فقط، ولم يُفْرَدوا بالطاعة؛ فدل على أن ولاة الأمر المطاعين هم الطائعون لله ورسوله في شؤون ولايتهم، وعلى رأسها سياسة الدنيا بالدين، أي بتحكيم الشريعة في حياة الناس، وإلا لم تَجُز لهم طاعة، ولم تصحَّ لهم ولاية لا في منكر ولا في معروف، كما قاله **الألوسي في روح المعاني**: «وأعاد الفعل، وإن

كانت طاعة الرسول مقترنة بطاعة الله اعتناء بشأنه عليه الصلاة والسلام، وقطعًا لتوهُّم أنه لا يجب امتثال ما ليس في القرآن الكريم وإيذانًا بأنه له صلى الله عليه وسلم استقلالًا بالطاعة لم يثبت لغيره، ومن ثم لم يعد في قوله سبحانه: ﴿وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ إيذانًا بأنهم لا استقلال لهم فيها كاستقلال الرسول، صلى الله عليه وسلم. إذن فطاعة أولي الأمر تابعة لطاعة الله ورسوله، وليست مستقلة، أما الطاعة في المعصية فقد اتفق أهل العلم على أن الطاعة في المعصية لا تجوز كما ذكر النووي في صحيح مسلم.

ونزيد هذا إيضاحًا بأن نقول: لو أن الجهة العليا قالت: أطيعوا الجهة السفلى، حتى لو أمرتكم بمعصيتي، فإنها في حقيقة الأمر إذًا تقول: أطيعوني بأن تعصوني، في نفس الوقت من نفس الجهة في نفس الموضوع، وهذا محال. وإذا كانت الجهة العليا هي أعلى الجهات على الإطلاق، أي الله سبحانه وتعالى، كانت الاستحالة أعظم وأفظع.ثم إن الآية أمرت بالاحتكام إلى قول الله ورسوله في حالة التنازع، ولم تأمر بالرد إلى قول أولي الأمر على أي وجه جاء، وهذا كاف للدلالة على تقييد طاعة الولاة بالوحيين الشريفين.

ويلاحظ أن الآية العظيمة لم تترك مجالًا لأهل الهوى وكهنة الحكام أن يؤولوا الآية فيسبغوا القدسية على ولاة الأمر، أو أن يأمروا الأمة بطاعتهم في معصية الله، فقد أردف البيان القرآني هذه الآية مباشرة بأخرى تتحدث عن الطواغيت وتحرم طاعتهم والاحتكام إلى أنظمتهم، ثم ترد الأمر كله لله ولرسوله مستخلصة الولاء والتوجه كله إليه سبحانه، قال تعالى بعد هذه الآية:﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾ فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم مُّصِيبَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَٰنًا وَتَوْفِيقًا ﴿٦٢﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَعْلَمُ ٱللَّهُ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا ﴿٦٣﴾ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴿٦٤﴾ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ والرد إلى الله والرسول هو رد إلى الجهة التي تصدر الأحكام بناءً عليهما، فهذا هو الرد الذي يقطع التنازع الذي أشارت اليه الآية؛ لأن عدم تعيين جهة يلتزم الجميع أحكامها من شأنه أن يبقي التنازع قائمًا بين الحاكم والأمة. كل يعتمد على أدلة شرعية تؤيد ما يذهب إليه إذ يفهمها من وجهة نظره. وفي هذا تعطيل للآية التي أمرت بالرد إلى الله والرسول ردًا يقطع التنازع. ومن هنا وجب تعيين جهة يرجع إليها الطرفان ويلتزمان أحكامها. ومعروف أن الجهة التي تصدر الأحكام في مثل هذا التنازع في الدولة الاسلامية إنما هي: «ولاية المظالم»

أو «قضاء المظالم» هذا في حال وجود دولة إسلامية قائمة، أما إن لم يكن ثمة دولة، فالرد يكون لعلماء الأمة الأنقياء وفقهائها الأصفياء. كما جاءت السنة الصحيحة الصريحة مؤيدة لذلك الأصل (حرمة الطاعة في معصية الله) مذكرة به:

فقد روى عبدالله بن مسعود أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «**سيلي أموركم بعدى رجال يطفئون السنة، ويعملون بالبدعة، ويؤخرون الصلاة عن مواقيتها، قلت: يا رسول الله، إن أدركتهم، كيف أفعل؟ قال: تسألنى يا ابن أم عبد كيف تفعل؟! لا طاعة لمن عصى الله**» رواه ابن ماجة، واللفظ السابق له، بإسناد جيد حسن. ولم تكتفِ السنة بالتأكيد على حرمة الطاعة في معصية، بل نزعت الشرعية عن الأمراء المتبعين لغير شرع الله، كما ذكرت بما لا يدع مجالًا للتأويل كيف يكون التعاطي الشرعي مع أمثالهم. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**ستكونَ عليكمْ أُمَرَاءُ منْ بعدِي، يأمرونَكمْ بما لا تَعرِفُونْ، ويعمَلُون بما تُنْكرُونَ، فليسَ أولئكِ عليكمْ بأئمةٍ**» (أي هم غير شرعيين، يعني هم طواغيت لا طاعة لهم، بل تنطبق عليهم أحاديث التعامل مع الطواغيت) [الراوي: عبادة بن الصامت المحدث:السيوطي. المصدر: الجامع الصغير. حكم المحدث: حسن]. وقال صلى الله عليه وسلم: «**سيلي أموركم من بعدي رجال يعرفونكم ما تنكرون، وينكرون عليكم ما تعرفون، فمن أدرك ذلك منكم فلا طاعة لمن عصى الله عز وجل**» [الراوي: عبادة بن الصامت. المحدث: السيوطي. المصدر: الجامع الصغير. خلاصة حكم المحدث: صحيح].وعن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة: «**أعاذك الله من إمارة السفهاء. قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: أمراء يكونون بعدي، لا يقتدون بهديي، ولا يستنُّون بسنَّتي،فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون علي حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسيردون على حوضي**». رواه أحمد بلفظه، والدارمي وابن حبان... وصححه ابن حجر والألباني وغيرهم.نقول، إذا رضخ المسلمون لكل زعيم وكل حاكم بالإثم، فأين سيرة المصطفى الذي وقف ضد الأكابر والطواغيت؟!، وكيف سنستأهل شفاعته وقد سلكنا خلاف طريقه المستقيم؟!، وهل فشا الضلال والفساد في الأرض إلا بمتابعة الضعفاء للكبراء والسادة؟! وسيذكر هؤلاء الأتباع في الآخرة فساد هذه المتابعة العمياء، وأنهم ضالون مجرمون، كما ذكر الله سبحانه وتعالى حوارهم اليائس الأخير: ﴿...وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوۡقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمۡ يَرۡجِعُ بَعۡضُهُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ ٱلۡقَوۡلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ ٣١ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُوٓاْ أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ بَعۡدَ إِذۡ جَآءَكُمۡ بَلۡ كُنتُم مُّجۡرِمِينَ ٣٢ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ إِذۡ تَأۡمُرُونَنَآ أَن نَّكۡفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجۡعَلَ لَهُۥٓ أَندَادٗاۚ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۚ وَجَعَلۡنَا

ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۖ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾﴾. كما حكى عنهم وهم يتقلبون، بعد ذلك، في الجحيم:﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ رَبَّنَآ ءَاتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ ٱلْعَذَابِ وَٱلْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴿٦٨﴾﴾

وعلى ضوء هذه الأسانيد المحكمة، يمكننا أن نفنِّد الشبهات التي أثيرت حول الأحاديث التي يظهر منها الأمر بطاعة الحكام في معصية الله، وكذلك الالتباس حول أحاديث المنابذة وأحاديث المنازعة، ملتزمين القاعدة الأصولية التي تقول **(إعمال الدليلين خير من إعمال أحدهما وإهمال الآخر)** بمعنى أننا نقوم بالجمع بين كافة النصوص التي ظاهرها التعارض بشكل ينفي هذا التعارض ويعمل كل النصوص الشريفة كل في واقعه ومناطه.

الاشتباه حول أحاديث السمع والطاعة: من أبرز هذه النصوص: الحديث الشهير في صحيح الإمام مسلم: حدثنا معاوية يعني ابن سلام، حدثنا زيد بن سلام، عن أبي سلام (**ممطور الحبشي**)، قال: قال حذيفة بن اليمان: قلت: يا رسول الله، إنا كنا بشر، فجاء الله بخير، فنحن فيه، فهل من وراء هذا الخير شر؟!) قال: «**نعم**»، قلت: هل وراء ذلك الشر خير؟، قال: «**نعم**»، قلت: فهل وراء ذلك الخير شر؟، قال: «نعم»، قلت: كيف؟، قال: «**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس!**»، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله، إن أدركت ذلك؟!، قال: «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك فاسمع وأطع**». وأخرج الحاكم قريبًا منه من طريق أبي سلام.

إن قلوب علماء السلاطين، وفقهاء البلاط أخزاهم الله، لترقص فرحًا، لو صح هذا الحديث. أما إن لم يصح فيتم تصحيحه بالقوة، أو المراوغة، أو التدليس، أو التلبيس! هذا الحديث الذي يردّدونه حال قيامهم وحال قعودهم، ويستدلّون به فرًّا وكرًّا، وكلما دخلوا حوارًا استلّوا هذا الحديث كسيف قاطع للنقاش، وكثيرًا ما جعلوه حجابًا يستترون وراءه كي لا يظهر قبيح صنيعهم من التصاقهم بأبواب الملوك المستبدّين وجلوسهم على موائد الحكام الظلمة وإقرارهم ظلم الرعيّة، حتى إنهم ليكادون يجعلون من هذا الحديث نصف الإسلام، إن لم نقل كله، فظنّ الظان من مريديهم أنّ طاعة الحاكم هي المقصد من وراء نزول الوحي والغاية، وأنّ طاعة الله هي في رضى الحكّام الظلمة، فهل يمكن أن يكون هذا الحديث خرج من فيّ نبينا الأكرم الذي كسر الله به راية الظلم؟ وإذا كان قد قاله حقًّا؟! فهل يعقل أن يُفسّر على أن الإسلام يحابي الظالم في ظلمه؟! وقبل ذلك هل تصحّ هذه الرواية من الأساس؟!ثم إن الواضح أن جملة هذا الحديث تشكل تعارضًا واضحًا مع الثوابت من النصوص الأخرى كحديث كعب بن عجرة، وحديث عبادة بن الصامت الصحيح عند ابن حبان.

يقول عبادة بن الصامت: قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم: «يا عبادة» قلت: لبيك، قال: «**اسمع وأطع في عسرك ويسرك، ومكرهك وأثرة عليك، وإن أكلوا مالك، وضربوا ظهرك، إلا أن تكون معصية لله بواحًا**» يعني لا طاعة في معصية.وقبل أن نفهم عبارة «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك**» نقف قليلًا عند صحة إسنادها لنجد جمعًا من الرواة والفقهاء قد ضعفوا هذه الزيادة في الحديث، من أبرزهم الإمام الدارقطني وغيره. قال الحافظ أبو الحسن الدارقطني منكرًا هذا الحديث: «هذا الحديث عندي مرسل، أبو سلام لم يسمع من حذيفة ولا من نظرائه الذين نزلوا العراق؛ لأن حذيفة توفي بعد قتل عثمان رضي الله عنه بليال، وقد قال فيه: «قال: قال حذيفة» فهذا يدل على إرساله».

وبالتحقيق يتبين أن أبا سلام هذا اسمه ممطور الحبشي، وهو دمشقي من مواليهم. بينما حذيفة بن اليمان رضي الله عنه مدني ثم كوفي عراقي. وقد أجمعوا على أنه لم يسمع منه. ويبدو أن أبا سلام قد سمع الحديث من شامي ضعيف عن حذيفة. وهذا اللفظ الذي ذكره مدرج في الحديث.

أما ما ذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة» من مجيئه موصولًا عند الطبراني في «الأوسط» من طريق عمر بن راشد اليمامي عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبيه (يعني: أبي سلام ممطور)، عن جده؛ وكذلك عند السيوطي بأتم منه من رواية ابن عساكر، فهو لا يسمن ولا يغني من جوع؛ لأن والد ممطور، وهو جد سلام، لا يعرف اسمه، ولا حاله، فوجوده في الإسناد وعدمه سواء!**قال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله محقق الإلزامات والتتبع:** هذا وفي حديث حذيفة هذا زيادة ليست في حديث حذيفة المتـفق عليه، وهي قوله: «**وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**» فهذه الزيادة ضعيفة لأنها من هذه الطريق المنقطعة، والله أعلم » (الحاشية:٢٥٨).أخرج البخاري: عن حذيفة بن اليمان يقول: «**كان الناس يسألون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخير، وكنت أسأله عن الشر، مخافة أن يدركني، فقلت: يا رسول الله! إنا كنا في جاهلية وشر، فجاءنا الله بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟! قال: «نعم»، قلت: وهل بعد ذلك الشر من خير؟! قال: «نعم، وفيه دخن!»، قلت: وما دخنه؟! قال: «قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر!»، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شر؟! قال: «نعم، دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، قلت: يا رسول الله! صفهم لنا قال: «هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا»، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: «تلزم جماعة المسلمين، وإمامهم» قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟! قال: «فاعتزل تلك الفرق كلها! ولو أن تعض بأصل شجرة حتى يدركك الموت وأنت على ذلك»).** هذا حديث في غاية الصحة، مسلسل بالثقات، الأثبات، المصرحين بالتحديث، وهو أقوى أحاديث الباب إسنادًا، وأنظفها متنًا، وقد أخرجه كذلك مسلم بحروفه ونفس إسناده، والطبراني في «مسند الشاميين» وغيرهم. لاحظ أن عبارة: «**يكون بعدي أئمة، لا يهتدون**

بهداي، ولا يستنون بسنتي» الواردة في حديث الإمام مسلم المنقطع، لم يرد في الروايات الأخرى لنفس الحديث ما يؤيدها مطلقًا، بل إن الروايات كلها تقول: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**»، وليس فيها حرف واحد مطلقًا، يصفه بعدم الاهتداء بهدي النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعدم الاستنان بسنته، أو بغير ذلك من أوصاف الجور والذم. والظاهر أن الراوية الضعيف، الذي روى عنه ممطور، خلط بين حديث حذيفة، وأحاديث كعب بن عجرة، أو غيره، التي وردت فيها مثل تلك العبارة من طرق صحاح.

لاحظ حديث كعب بن عجرة مثلًا: روى أحمد في مسنده، والبزار، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك في معرفة الصحابة: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن عجرة: «**أعاذك الله يا كعب بن عجرة من إمارة السفهاء»، قال: وما إمارة السفهاء؟ قال: «أمراء يكونون بعدي لا يهدون بهديي، ولا يستنون بسنتي، فمن صدقهم بكذبهم، أو أعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون عليَّ حوضي، ومن لم يصدقهم على كذبهم، ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم، وسيردون عليَّ حوضي. يا كعب بن عجرة، الصوم جنة، والصدقة تطفئ الخطيئة، والصلاة قربان- أو قال: برهان- يا كعب بن عجرة إنه لا يدخل الجنة لحم نبت من سحت أبدًا، النار أولى به، يا كعب بن عجرة الناس غاديان، فمبتاع نفسه فمعتقها، أو بائعها فموبقها».** وإسناده حسن، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: «صحيح على شرط مسلم.إذاً فهذه الزيادة ضعيفة السند منكرة المتن. فسند هذه الزيادة منقطع ضعيف، ومتنها مناقض لما في المتون الصحيحة، والتي رواها مسلم أيضًا؛ ولكن من دون هذه الزيادة، كما إننا وجدنا هذه الزيادة في أحاديث أخرى «**يستنون بغير سنتي...**» ولكنها لا تأمرنا بطاعة الحكام بل بمعصيتهم، كما في حديث كعب بن عجرة: «**فمن صدقهم بكذبهم، أو أعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون عليّ حوضي**» إذًا، فكيف نفهم ورودها في حديث مسلم الصحيح كله ما عدا الزيادة؟.هذا الطريق أتى به مسلم رحمه الله متابعة كما قال النووي رحمه الله؛ لكنه أتى به ليبين علته، فقد صرح في أول صحيحه أنه سيذكر بعض الأحاديث ليبين علتها، وهذا منها، إذ يبعد أن يغيب عن مسلم رحمه الله أن أبا سلام لم يسمع حذيفة رضي الله عنه. وقد صرّح الإمام مسلم بمنهجه هذا في مقدمة صحيحه فقال: «**فأما القسم الأول، فإنا نتوخّى أن نقدّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها... فإذا نحن تقصّينا أخبار هذا الصنف من الناس، أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدّم قبلهم...**» وقد صرّح القاضي عياض والإمام النووي أن مسلمًا قد التزم هذا الشرط في صحيحه، وهو شرح العلل وبيانها وإيضاحها عكس من قال إن المنيّة اخترمته قبل

تمام مقصده من الكتاب،كما بيّن الإمام النووي ذلك في شرحه لصحيح مسلم في باب مواقيت الحج، وقد قال المعلمي في «الأنوار الكاشفة ص٢٣٠»: «**من عادة مسلم في صحيحه أنه عند سياق الروايات المتفقة في الجملة يقدّم الأصح فالأصح، فقد يقع في الرواية المؤخرة إجمالًا أو خطأ فتبيّنه الرواية المقدمة**».إذًا، الإمام مسلم أورد هذا الحديث الذي فيه هذه الزيادة لبيان نكارتها وشذوذها لا لتصحيحها، خاصة أنه جاء من طريق مرسل منقطع، وللحديث طرق أخرى رواها أصحاب السنن والمسانيد بطرق كلها واهية وشديدة الضعف؛ إذ لا يشدّ بعضها بعضًا، وقد بيّن عوارها الدكتور خالد الحايك في بحث له منشور على الشبكة بعنوان «القطع بنكارة زيادة وَإِنْ ضرِبَ ظَهْرَكَ َأخذَ مَالَكَ فَاسْمَعْ وَأَطِعْ».أما أنَّ هذه الزيادة منكرة فلأنها تنسف مبدأ إنكار المنكر نسفًا، وهو الذي جُعلت به أمتنا خير أمة أخرجت للناس، كما أنها تخالف الشريعة التي جاءت لرفع الظلم عن الناس، الشريعة التي تُعلِّــق فساد الأمم على وجود الظلم، وتضع المظلوم الراضي بالظلم في مرتبة الظالم الممارس له... قال الله تعالى:﴿وَإِذْ يَتَحَآجُّونَ فِى ٱلنَّارِ فَيَقُولُ ٱلضُّعَفَٰٓؤُاْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنتُم مُّغْنُونَ عَنَّا نَصِيبًا مِّنَ ٱلنَّارِ ﴿٤٧﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾﴾فهل يعقل أن تقول الشريعة هذا ورسولها يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه، أوشك أن يعمهم الله بعقاب من عنده**»**؟!** لا عجب أن الأمة تسام الخسف منذ قرون. وأين هذا من فهم الصحابة الأفاضل وأهل البيت الأطهار الذين لم يسمعوا ولم يطيعوا أمر المسرفين كما فعل عبد الله بن الزبير، وكما فعل سبط رسول الله الحسين بن علي عليه السلام، بل ثاروا عليهم ونازعوهم الأمر مسطرين المثل العليا في الذود عن وحي الله وشرعه الحنيف؟!. وأين هذا من كلام أبي بكر رضي الله عنه: «**أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم**» وعمر رضي الله عنه للناس عندما بويع للخلافة؛ حيث أمر الناس بأن يقوِّموه بحدِّ السيف إذا رأَوا منه اعوجاجًا... ولأن الرعيل الأول فهموا الدين على حقيقته، وقف سلمان الفارسي في وجه عمر بن الخطاب مُسائلًا إياه في ثوب من قماش، من أين لك هذا؟ وإلا لا سمع لك ولا طاعة. ووقف أبو ذر في وجه عثمان أكثر من مرّة. **وجمع عبد الله بن عمرو (والقصة في صحيح مسلم) رجالًا وسلاحًا وجيَّش كتيبة من عماله في وجه والي معاوية على الطائف (أخوه عنبسة بن أبي سفيان)** لما بلغه أن معاوية أراد أن يحفر في أرضه، وعلم خالد بن العاص بالأمر فركب من مكة إلى الطائف، وتوجه إلى عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخذ ينصحه بالمسالمة والتسليم لعنبسة، باعتباره صاحب سلطة وأخًا للسلطان العام، (يعني ولي الأمر) فقال عبد الله بن عمرو: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ**».بعد هذا أقول: على فرض صحة هذه الزيادة جدلًا، فقطعًا ليس المقصود ما يفهمه هؤلاء، بل المقصود المبالغة في

طاعة الحاكم المسلم العادل، والصبر عليه، ولو أردنا أن نلتزم بالقاعدة الأصولية (**الجمع أولى من الترجيح**) وقاعدة (**إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما**) فنستطيع تأويل هذه العبارةبالشكل التالي:

- أخذ مالك حقًا وجلد ظهرك حدًا لا باطل: يقول ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل.
- أما أمره صلى الله عليه وسلم بالصبر على أخذ المال وضرب الظهر، فإنما ذلك بلا شك إذا تولى الإمام ذلك بحق، وهذا ما لا شك فيه أنه فرض علينا الصبر له... وإما إن كان ذلك بباطل، فمعاذ الله أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصبر على ذلك، برهان هذا قول الله عز وجل: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ﴾. ويؤكد هذا المعنى حديث ابن حبان الذي حصر فيه الرسول صلى الله عليه وسلم الأمر بالسكوت على ضرب الظهر فيما هو حق وليس فيه معصية.صحيح ابن حبان: يقول عبادة بن الصامت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يا عبادة»، قلت: لبيك، قال: «**اسمع وأطع في عسرك ويسرك، ومكرهك، وأثرةعليك، وإن أكلوا مالك، وضربوا ظهرك، إلا أن تكون معصية لله بواحًا**» يعني لا طاعة في معصية
- عبارة (**لا يستنون بسنتي...**) تحمل على أن الفسق مقصور على الحكام أنفسهم، وليس على نظام حكمهم
- إن لفظة (**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك**) تختلف كل الاختلاف عن مفهوم (حَكَمَك بالكفر) فقد يصبر الإنسان إن حرمه الحاكم بعض حقوقه، وقد يسامح إن جاءت بعض الإجراءات على غير صالحه، كأن يتم الاستعجال في الحكم عليه من دون أن يستطيع إبراز حججه والدفاع عن نفسه بشكل جيد، هنا نقول له اصبر وأطع، لكن ذلك لا يدل أبدًا ولا ينسحب على سكوتنا إن رأينا الحاكم يعطل شرع الله ويوالي أعداءه، ويقودنا بأنظمة الكفر، بل اللفظ لا يشتمل هذا ولا يعنيه بحال
- قد فسّره بعضهم على أنه صبر الفرد على الظلم الذي حيق به لا صبر الأمة.

خلاصة الكلام فإن حديث «**وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك**» منكر سندًا ومتنًا، استخدمه مشايخ السلطان خدمة للحاكم، وتثبيتًا لكرسيه، وإطالة في عمره، وتنويمًا لرعيته للقعود دون النهوض بالأمة أو التفكير بتغيير واقع الحال، كما أنهم جعلوا من تأويلهم الخاطئ لهذا الحديث الشريعة حاكمة على الأمة دون حكامها، بينما شرع الله هو الحاكم على الأمة وعلى حكامها، كل هذا اقترفه أهل الأهواء، بطريقة ليّ أعناق النصوص الأخرى الصحيحة الصريحة، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الانتماء للإسلام... المسؤولية الكبرى وصناعة التاريخ

يوسف محمد

إذا كان أبرز ما في التاريخ كما يرويه الناس هو علاقات البشر ببعضهم، فإن «التاريخ» كما يقصه كتاب الله إنما هو علاقات البشر بالرسالات والرسل، ومنه بالضرورة علاقتهم برب العالمين؛ لأن هذه العلاقة هي أهم ما في التاريخ، بل هي أهم ما في الوجود الإنساني برمته، إذ إنها العلاقة التي تنبني عليها السعادة في هذه الحياة الدنيا وفي ما بعد هذه الدنيا، فإن كانت حال البشر مع الرسالات هي الاستجابة وذلك بالإيمان بالله تعالى والتسليم لدينه، كان الأمن والسلم وكانت الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة كما قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾، وإن كانت حالهم مع الرسالات هي الكفر بالله تعالى والجحود لدينه كان البؤس والمعيشة الضنكى وعذاب في الآخرة أشد وأبقى، كما أخبرنا الله سبحانه ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْءَاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٢٧﴾﴾ ، ولقد كان في قصص القرآن عن الأقوام الخالية تمثيلًا عمليًا لقوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ ﴾ ، فكانت هذه الآية هي خط البشرية العريض للسير؛ وذلك منذ أن أهبط الله عز وجل آدم وزوجه إلى الأرض، وكانت العلاقة مع دين الله هي سر التاريخ وفلسفة النهضة الصحيحة ومفتاح السعادة.

ولقد جاء الإسلام دين الله الذي أنزله على محمد ﷺ، خاتمًا للرسالات، وكان محمد ﷺ خاتم الأنبياء والرسل، ورحمة للعالمين، ولأن هذا الدين هو آخر الرسالات من الله للبشر، فقد كان فيه ميزات لا بد وأن تكون في آخر الرسالات:

ا – لقد قامت عقيدته على توحيد الله، وهي عقيدة قررت أن الله عز وجل هو الواحد المتفرد بالخلق وهو المتفرد بالتشريع لخلقه ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فخالق الإنسان والدنيا هو الذي يضع نظام الإنسان في هذه الدنيا، إذ لا إله غيره، وهذه العقيدة التي نفت كل إله غير الله عز وجل، نفت كذلك أن يكون للبشر منهاج صحيح غير منهاج الله ونظامه وهو العليم بخلقه والخبير ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ ، ومن هنا كانت عقيدة الإسلام عقيدة سياسية بطبيعتها، إذ كان من لوازمها بعد حصر الأمر والنهي والتشريع بالله تعالى، أن الله مرسل للناس نظامه وشرعه، فكان محمد رسول الله، وجاءت رسالته تفصيلًا لما يلزم البشر في حياتهم من أنظمة، وتبياناً لكل شيء.

ب – ولقد جاء الإسلام محفوظًا بحفظ الله ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾، وبالتالي كان ثابتًا لا يلحقه التغيير لأنه سيبقى

حجة الله على خلقه إلى قيام الساعة، وإذا كانت حجة الله على الناس هي الرسل، ولا رسل بعد محمد ﷺ، فإن رسالة محمد ﷺ هي الحجة الباقية، ولذلك فإنها لم تتبدل ولن تتبدل ولن يستطيع أحد في الدنيا تبديلها، ولا خوف عليها من هذه الناحية.

ج – ولقد جاء الإسلام مرجعًا للبشرية في كافة شأنها، ليبقى هو مرجعها، وخارطة للطريق إن ضلت الطريق وتاهت بها السبل وضل العقل وساد الشر واستحكم الفساد. فكان الإسلام هو التصور الصحيح عن هذه الحياة الدنيا وخالقها، ومن أين جاء البشر، ولماذا جاؤوا، وإلى أين سيذهبون بعد هذه الحياة الدنيا، وكان كذلك منهجًا للبشرية في نظامها وحياتها وسلوكها، وأي حيدة عن هذا المنهج تعني بداية للتنكب وانزلاقًا في الشقاء.

د – جاءت أحكام الإسلام إنسانية، أي إنها تعالج الإنسان واحتياجاته ومشكلاته بوصفه الإنساني، وجاءت عامة وليست خاصة، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ ،فكانت فوق الأقوام والأجناس والأعراق والبيئات والأزمان والأماكن.

ومن هنا نرى بأن أحكام الإسلام بوصفها - إنسانية - قد جاءت في كثير منها خطوطًا عريضة يندرج تحتها ما لا يحصى من الحالات، وكانت وقائية علاجية، وقائية من حيث إنها تمنع وقوع المشكلات، فلن تجد مثلًا وجود المشكلات الناجمة عن الربا كما هو في المجتمعات الرأسمالية؛ لأن الإسلام قد حرم الربا أصلًا، وهكذا، وإن وجدت المشكلات بسبب اختلال في تناول أحكام الشرع، أو أسباب خارجية طارئة، فإنه يوجد من الأحكام ما يعالج تلك المشكلات، فلا يوجد في الإسلام خلل بنيوي ينتج عن تطبيق النظام لأنه من بنية النظام كما هو حال الأنظمة الوضعية في المجتمعات الرأسمالية مثلًا.

لقد كانت أحكام الشرع منظومةً من الحقوق والمسؤوليات والواجبات والضوابط، وحدودًا من الحلال والحرام، ومع أنها ثابتة لا تتغير لأن الناحية الإنسانية لا تتغير، إلا أنها تستوعب تطورات الحياة للإنسان ونشاطه، بل توفر له بيئة الانطلاق وإعمار الأرض، وتنتظم كل ذلك التطور بما يخدم الإنسان الذي سخر الله له الكون، دون أن ينحدر في الظلم والفساد، وإن نظرة سريعة لبعض المعالم لأنظمة الإسلام الناظمة للمجتمع تؤكد المذكور وتعطي صورة عن هذا الشرع العظيم.

فمثلاً إذا نظرنا إلى الاقتصاد نرى أن الإسلام قد وضع الأحكام التي توزع الثروات خير توزيع بعد أن وضع الله في الأرض خيراتها وقدر فيها أقواتها، وكانت أحكامه ترمي إلى ضمان حاجات الإنسان الأساسية وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية بقدر المستطاع، ووضع للمال سياسات ليقوم المال بدوره ودورته في الاقتصاد، فحرم حبسه بالكنز، ونهى أشد النهي عن سحبه من التداول حين حرم الربا وأبطله، ووضع أنواعًا للملكيات وأحكامًا للانفاق حتى لا يكون دُولة بين فئة من الناس وحكرًا، ثم أطلق يد الناس لتنتفع بالثروة وتعمر الأرض، فإذا جاع الناس بعد ذلك فإنه بسبب من

الإنسان وكفرانه وظلمه كما قال الله تعالى: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۚ وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴿٣٤﴾﴾.

وإذا نظرنا إلى الحكم نرى أن الإسلام جعل الشرع لله وحده، فهو خالق الناس يعلم سر صلاحهم ويعلم ما يفسدهم، ويعلم حالهم ومآلهم، فكانت **السيادة للشرع**، ولكنه بالمقابل جعل **السلطان للأمة**، تنيب عنها من تشاء في تطبيق شرع الله؛ لأن الأمة بالأساس هي المكلفة بإقامة الشرع، فكانت السلطة عقدًا وبيعة بالرضا والاختيار، تنيب الأمة عنها من تراه الأجدر والأقدر ليقوم بتطبيق الشرع، وكان هذا النظام للحكم أبعد ما يكون عن الاستبداد، إذ جعل الحاكم راعيًا وهو مسؤول عن رعيته، تعينه الأمة إن أحسن وتحاسبه إن قصر، فتتكامل الأدوار ولا تتناقض.

وإذا نظرنا إلى الاجتماع نرى أن شرع الله نظم علاقة المرأة بالرجل تنظيم العليم الخبير، فشرع من الأحكام ما فيه إشباع للحاجات الغريزية، وحفظ للأعراض، وبقاء للنسل، وسكينة للأنفس، وتكوين سليم للأسر وهي الحاضنة الطبيعية السليمة لنشوء الأطفال، ووزعت الوظائف للرجل والمرأة كل بما يناسب خلقته وطبعه، وكل ذلك بتكامل لا بتنافس وتناقض، ودون كبت ورهبانية فضحت أهلها كما هو حال «الفاتيكان» والكنيسة، ودون ابتذال وانحلال وانحطاط كما هو حال غالب المجتمعات الغربية.

وأما السياسة الخارجية لدولة الإسلام وعلاقة الأمة الإسلامية بغيرها من الأمم، فهي وجه بارز لسمو هذا الدين وعظمته، وذلك أن الإسلام قد صاغ أمة فريدة مجيدة، تكونت على أساس هذا الإسلام، فشرفها به وجعلها خير أمة، وجعل فيها سجية المسؤولية عن الغير لأنها خلفت رسول الله ﷺ في القيام على أمر هذا الدين وحمل الرسالة، فكان المؤمنون حملة للرسالة مع أنهم ليسوا أنبياء ولا رسلًا، وهم شهداء على الناس يوم القيامة وهذا مقام كريم، ولهذا كان البذل من سمات هذه الأمة، وقد تمثل هذا البذل وهذه الطبيعة الخيرة للأمة الإسلامية أكثر ما تمثل في الجهاد، ذلك الحكم الشرعي الذي لطالما كان من أكثر الأحكام التي تمت مهاجمتها من أعداء الإسلام، مع أنه في الحقيقة ليس إلا أسمى صور المسؤولية عن الغير حين تبذل أمة من الأمم النفس والنفيس وتلقي بفلذات أكبادها لإنقاذ البشر من الشقاء في الآخرة والدنيا.

ولما كان هذا هو الإسلام، وهو رسالة للعالمين من رب العالمين لا بد وأن تصل للناس، ونظامًا يطبق عليهم لتصلح به دنياهم وأخراهم، كانت الدولة ضرورة لوجود الإسلام في هذه الحياة، بل هي الشكل الذي يوجد بها الإسلام فيؤدي دوره ويفعل فعله؛ لأن الإسلام بطبيعته سياسة وحكم، وبالضرورة حاكم ونظام حكم، وقد أمر الله عز وجل نبيه أن يحكم به ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾﴾ ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾، وأمر المسلمين بطاعة الحاكم الذي يحكم بالإسلام ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟

ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾.

والإسلام لا يوجد كما ينبغي له دون وجود سلطان للإسلام، أي دون دولته، فهي الإطار الذي تؤدى فيه أحكام الإسلام، فتحد حدوده، وتفرض قوانينه، وتحمل دعوته، وتحمي بيضته، وترعى الشؤون بحسبه «**إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ وَيُتَّقَى بِهِ**» (صحيح مسلم)، «**فَالإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ**» (صحيح البخاري)، وقد جمع لرسول الله ﷺ مقام النبوة ورئاسة الدولة، وجمع لخيرة صحبه من بعده شرف الصحبة ورئاسة الدولة، وكانت سنة للأمة إلى يوم الدين في ضرورة الدولة، وأنها الشكل الذي أمر الله بإقامته وجوبًا، ليطبق فيه الإسلام، وليفعل فعله وينتج أثره، وليكون الحق الذي يعلو الباطل فيزهقه.

هذه هي طبيعة الإسلام وطبيعة أحكامه، أنها لا تطبق إلا بدولة، ولا تضمن من حيث التطبيق إلا بدولة، ولا يحافظ على الإسلام وعقيدته إلا بدولة، بل لا يكون وجوده مؤثرًا في حياة البشر من حيث هو عقيدة صحيحة وشريعة عادلة ورسالة حقة إلا بدولة؛ ولذلك أقام النبي ﷺ دولة للإسلام وسلطانًا، وجاءت سنته مفصلة لأحكام نظام الحكم في الإسلام وشكله والذي تمثل في «الخلافة» وأحكامها.

لقد كانت الدولة هي الطريقة التي قررها الإسلام نفسه ليوجد بها في واقع الحياة، وعلى ذلك اتفقت كلمة علماء المسلمين وفقهائهم حتى قال ابن حزم رحمه الله «اتفق جميع أهل السنة وجميع المرجئة وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل...»، ثم يبين السبب في اتفاق العلماء على وجوب إقامتها، فيقول: «لِيقيم فيهم أحكام الله، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها الرسول ﷺ»، ومثله ما قال ابن تيمية رحمه الله «إن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها» فالدولة في الإسلام هي الكيان الحاضن والحامي لدين الله.

على أن لله سننًا ماضية، ومنها أن الأمة إذا لم تأخذ الكتاب بقوة، وتخلفت عن القيام بأمر دينها ونظام ربها؛ فإنها لا بد وأن تنتكس وتتخلف وتصل إلى أسفل دركات الانحطاط، وقد كان هذا ما حصل للأمة الإسلامية، إذ ضعفت في فهم إسلامها، واضطربت علاقتها برسالة نبيها، فقصرت في حملها، وتراخت في أخذ دينها، ولم تنتبه لتربص عدوها، فانقض عليها الكافر المستعمر، وهدم دولتها، فانفرطت هذه المنظومة التي تتكون من الرسالة والأمة والدولة، وكان الأمر كما أخبر النبي ﷺ فيما رواه أحمد عن أبي أمامة الباهلي أن النبي ﷺ قال: «**لَتُنْقَضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ، عُرْوَةً عُرْوَةً، فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ، تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضًا الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ**».

وقد تولى أمر الأمة من بعد ذلك حكام يمثلون الاستعمار الذي نصبهم وفرضهم، ولا يمثلون أمتهم، وإذا كان أبرز ما حصل للمسلمين بعد هدم دولتهم وتسلط الاستعمار عليهم هو غياب نظامهم الذي هو الإسلام

وتقسيم بلادهم إلى أجزاء، فإن دور هؤلاء الحكام كان هو الحرص على استمرار تقسيم البلاد، والحرص على إبعاد الإسلام عن أن يكون نظامًا يحكم، فكانت هذه أبرز وظائفهم، وقد صارت ماثلة للعيان بل وحتى للعميان. وإذا كان الإمام في الإسلام إنما هو ليحكم بالشرع؛ فإنهم - أي الحكام - قد عطلوا الشرع، وإذا كان الإمام جنة لرعيته أي درعًا؛ فإن هؤلاء قد كشفوا الأمة لكل سافل، ومكنوا منها كل قاتل. وإذا كان الإمام راعيًا وهو مسؤول عن رعيته؛ فإن هؤلاء ضيعوا الناس وأفقروهم. وإذا كان الإمام من أجل أن يحكم بين الناس بالعدل ويؤدي الأمانة ويجلب الأمن؛ فإن الحكام الحاليين قد خانوا الأمانات وبالغوا في الظلم، وأرعبوا الناس حتى باتوا هم مصدر الخوف.

وهكذا فإنه ليس حكم من أحكام الله يُعطل إلا وظهر خلل في حياة الناس، وليس هناك خلل إلا وخلفه حكم من أحكام الله معطل، فكيف إذا عطل حكم الشرع برمته، ولذلك ليس غريبًا ما يعانيه المسلمون اليوم بعد هدم الخلافة من بؤس وبأساء وفقر وفساد وتشرد وضياع.

غيرأن أمةالإسلام كماوصفها ربها عز وجل هي خير أمة أخرجت للناس ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ فالخيرية فيها جزء منها، وخيريتها تمنعها من أن يدركها الفناء، ولذلك فإنها ما لبثت بعد مصيبتها في هدم دولتها أن استفاقت فأخذت تتحسس الطريق، وما كان عدوها بهذا اللؤم الشديد الذي فاق الوصف كما نراه الآن إلا لإدراكه لحركتها بأنها تتحسس رغم ظلمات الواقع نور إسلامها.

وفي ظل هذه الاستفاقة للأمة والتي تمثلت وظهرت من خلال ظهور حركات وتحركات، نشأ حزب التحرير كتعبير سليم أصيل عن الأمة حين تنشد خلاصها في مبدئها، وكان بما حمله من أفكار بلورة نقية للفكرة التي تحملها هذه الأمة، فقد أدرك الحزب الإسلام بعقيدته ونظمه بوضوح، فأزال عن الفكرة الإسلامية ما لحق بها من شوائب، ووضع تصورًا للحياة الإسلامية حسب أحكام الإسلام، وذلك بتفصيل أنظمة الإسلام، كأنظمة الحكم والاجتماع والاقتصاد والتعليم والسياسة الخارجية وشكل الدولة وأجهزة الحكم، وأعدَّ دستورًا إسلاميًا خالصًا لا يستند في شيء إلا إلى العقيدة الإسلامية ومصادر التشريع فيها، ثم قام يحمل الدعوة ويعيد للأمة ثقتها بإسلامها بإزالة التشويش والتشويه والشوائب عن الفكرة الإسلامية، وطرحها بقوة ووضوح ليعيد ما انفرط من عقد العلاقة بين الأمة ودولتها ورسالتها (مبدئها)، ويقيم مع الأمة الإسلامية الدولة الإسلامية، لتعود الخلافة مرة أخرى، فتستأنف الحياة الإسلامية وتحمل الدعوة الإسلامية، وتعود الأمة لوضعها اللائق بها،ومكانها الذي شرفها الله به، خير أمة أخرجت للناس.

ولعل أبرز ما تميز به حزب التحرير إضافةإلى الوضوح والصفاء في إدراك الفكرة الإسلامية (عقيدة وأنظمة) هو فهمه للطريقة التي أقرها الإسلام وشرعها الله عز وجل لإيجاد مبدأ الإسلام في واقع الحياة، ألا وهي الدولة الإسلامية، ومثل ذلك فهمه لطريقة إيجاد هذه الدولة حسب ما أقره الإسلام أيضًا، فكان أن

استنبط من سيرة النبي ﷺ «الطريقة الشرعية» في إقامة الدولة الإسلامية، وسار بها ملتزمًا مراحلها وأحكامها كأحكام شرعية واجبة الاتباع، مبتعدًا بذلك عن الارتجال وعفوية السير واضطراب التجارب، مع إدراك للفرق بين الشكل في الحياة المعاصرة وشكل الحياة أيام بعثة النبي ﷺ وما يقتضيه ذلك من أسلوب ووسيلة.

لقد كانت طريقة حزب التحرير إضافة لشرعيتها - إن صح التعبير - استراتيجية كبرى تقابل استراتيجية الغرب الكافر فيما يتعلق بالأمة الإسلامية، فبينما تقوم استراتيجية الغرب الاستعمارية على تثبيت وتأبيد التقسيم بالقطرية والوطنية، وفرض العلمانية والحكام العملاء الحاكمين بها، وضخ الفساد والأفكار الباطلة، واختطاف قوى الأمة ونهب مواردها وثرواتها... كانت أعمال الحزب في إزالة آثار سايكس بيكو من تفكير الأمة والسعي بها نحو الوحدة، والصراع مع أفكار العلمانية، وكشف الحكام العملاء ونزع الشرعية عنهم... ضدًا ونِدًا لما يقوم به الغرب ويمارسه على الأمة الإسلامية، والحزب إضافة لما سبق كان يعمل وما يزال على تجميع مراكز القوة المبعثرة والمختطفة في الأمة لإقامة سلطان للإسلام يستند إلى قوى الأمة الذاتية لا غير، ويستمد الحاكم فيها شرعيته من إرادة الأمة ورضاها وبيعتها الشرعية له على تطبيق الشرع.

إن حزب التحرير قد تجاوز الطوق والحصار الذي فرضه الغرب بعلمانيته وحكامه التابعين بادعاء تحريم وتجريم العمل الحزبي على أساس الإسلام، ومحاولة حصر الإسلام بالشأن الفردي فقط، وإن كان لا بد من حركات إسلامية، فبالقواعد التي قررها الغرب وتحت سقفه وفي إطاره وإطار مؤسساته وقوانينه، إن الحزب قد تجاوز ذلك كله، حين أدرك أن حمل الدعوة للإسلام يتطلب الالتزام بأوامر الله فقط، حتى وإن ضاقت بذلك قوانين العلمانية وأعرافها وأطرها ومؤسساتها، والحزب منذ أن نشأ وحتى هذه اللحظة لا يزال يعمل في الأمة حسب طريقته الشرعية ويغذ السير للوصول إلى الهدف المنشود، وكلما ازداد التفاف الناس حول تلك الدعوة التي يحملها الحزب وتحددت وجهتهم نحو الهدف، دولة الخلافة، كان رجاؤنا لنصر الله أقرب.

وأخيراً فإن الانتماء لهذا الدين العظيم هو نعمة من الله لا تعدلها نعمة، وشرف لا يدانيه شرف، ويقابل تلك النعمة العظمى، مسؤولية كبرى في العمل لهذا الدين الذي ننتمي إليه، والعمل على أن يوضع في المنزلة التي تنبغي له، دولةً وخلافةً وظهورًا على الدين كله، وكما أن العمل لدولة الإسلام مسؤولية كبرى فإنها أيضًا فرصة نادرة للمساهمة في صناعة التاريخ لهذه الحقبة الخاصة من تاريخ الإسلام، وفرصة كذلك لمن يتطلع ويرجو أن يكون من الفئة التي تستجلب نصر الله، وإننا نسأله تعالى أن يكون نصره قريبًا.

الأصول غير المعتبرة شرعًا.. (٢)

حمد طبيب - بيت المقدس

تحدثنا في الحلقة السابقة عن ثبوت الشريعة، واتصالها بالوحي عقلًا ونقلًا بشكل قطعي، وتحدثنا عن الشرائع الأخرى، مثل اليهودية والنصرانية مقارنة بالشريعة الإسلامية، وبأنها لم تثبت لا بطريق الرواية، ولا بالعقل (الدراية)، وتحدثنا كذلك عن المنهج القويم الصحيح (الخط المستقيم) في طريقة أخذ الأحكام الشرعية العملية المنبثقة من العقيدة الثابتة؛ وذلك بناء على أصول معتبرة شرعًا، تتصف بصفة العلم واليقين من وحي السماء؛ وذكرنا أيضًا أن هذه الأصول المعتبرة شرعًا؛ لا يجوز فيها الخروج عن الوحي إلى العقل، كما لا يجوز فيها الظن، أو غلبة الظن، أو الأخذ من أي شرائع أخرى غير الشريعة الإسلامية.

وقبل أن نستعرض الخطوط العوجاء في موضوع الأصول، أي الأصول المبنية على العقل، أو على غلبة الظن، أو المأخوذة من شرائع أخرى، لا بد من معرفة أربعة أمور كمقدمة لهذا الموضوع.

الأول: واقع العقل ودوره في موضوع العقيدة والتشريع.

الثاني: الخط المستقيم في أخذ الأصول المعتبرة شرعًا..

الثالث: كيفية البناء الصحيح على هذا الخط المستقيم، أي الطريقة الصحيحة في الاستنباط من الأصول المعتبرة شرعًا..

الرابع: المؤثرات والدوافع التي جعلت البعض من الفقهاء يحيدون عن المنهج الصحيح المستقيم (الأصول المعتبرة) في أخذ الأحكام، إلى أصول معوجة أو خارجة كليًا عن دائرة الوحي.

أما واقع العقل، ودوره في موضوع الشريعة؛ (عقيدة وأحكامًا)؛ فإن دور العقل في الأحكام العملية؛ هو فهم الواقع، أو الحكم على الواقع ما هو؛ بواسطة ربط الحس بالواقع بالمعلومات السابقة عنه، ثم إنزال النص المناسب - من الأصول المعتبرة - المنطبق على هذا الواقع... أما دوره في موضوع العقيدة والهداية، فإنه يختلف عن دوره في موضوع التشريع؛ فالعقل في موضوع (أسس العقيدة) هو دور أساس؛ أي في موضوع الاهتداء إلى الخالق، والاهتداء إلى أن القرآن هو وحيٌ من الله عز وجل، وأن الرسول مرسلٌ من الله عز وجل.. فالعقل هو الذي يحكم على هذه الأمور الثلاثة، من خلال النظر والتمعن والتدبر؛ فيهتدي من خلال هذا التدبر أن الكون مخلوق لخالق، خلقه من عدم، وأن القرآن هو من الله عز وجل؛ لأنه ثبت إعجازه للبشر عقلًا، ويهتدي بعقله أيضًا أن من جاء بهذا القرآن هو مرسل من الله؛ لأن القرآن هو من الله، ولا يتأتى لبشر أبدًا أن يأتي بمثله.. فهذه

الأمور الثلاثة مبنية على العقل، وتوصّل العقل واهتدى إليها؛ من خلال النظر والتمعن والتدبر، ولكن الأمور الأخرى من العقيدة (الفروع)؛ لا بد لها من الوحي، ولا يمكن أن يهتدي العقل إليها؛ كالملائكة أو الجنة أو النار؛ لأنها لا تقع تحت الحس ولا التفكير. وقد حث المولى عز وجل الإنسان على النظر والتدبر واستعمال عقله للهداية للحقيقة فقال عز وجل: ﴿قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَا تُغْنِى ٱلْءَايَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠١﴾﴾. وقال: ﴿ وَفِىٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾ وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾، وقال: ﴿ إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾ ﴾ وقال في إعجاز القرآن الكريم: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾ ، وقال: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾ ،

فالمتمعّن المتدبّر في السماوات والأرض، وكيفية خلقها، ودقة هذا الخلق، وحسنه وجماله وعظمته.. واتساع السماوات والأرض، وعظيم خلق الإنسان، وتخلقه في ظلمات ثلاث في بطن أمه... كل هذه الأمور تدعو **(العقل السليم)** إلى الاهتداء للخالق العظيم الذي خلق الكون والإنسان والحياة من عدم، وتدلّ كذلك على عظمة هذا الخالق العظيم وقدرته. يقول **(الدكتور زغلول النجار)** في كتاب **(قدرة الله في خلق الكون):** «... يدلُّ وجود الكواكب العديدة، الموزعة بين المجرات، والأقمار الكثيرة واسعة الانتشار، والنجوم الهائلة المتلألئة على عظيم خلق الله عز وجل... قال تعالى:﴿وَٱلشَّمْسُ تَجْرِى لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا ۚ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ ۚ وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ ﴾ والتفكر في القرآن وبيانه، ودقة معانيه، ورسمه، وعلو أسلوبه في النظم يدلّل بشكل قاطع أن هذا القرآن لا يتأتى لبشر أبدًا. وبالفعل فإن الفصحاء والبلغاء قد عجزوا عن الإتيان بمثله، أو بسورة من مثله.

فهذه الأمور الثلاثة يفهمها العقل، ويتوصل إلى حقيقتها؛ من خلال التدبر والنظر، وهي ضمن نطاق هذا العقل. فموضوع الخلق والخالق، وأن وراء هذا الكون والإنسان والحياة خالقًا عظيمًا خلقها؛ هو أمرٌ مبني على العقل السليم، ويستطيع أن يدركه هذا العقل ويصل إلى حقيقته. وموضوع أن القرآن من عند الله هو أيضًا موضوع مبني على العقل، ولا يخرج عن نطاق العقل السليم، ويستطيع أن يصل بالتفكير إلى أن هذا القرآن لا يتأتى لبشر أبدًا؛ فهو من الخالق بلا شك. يقول **(الإمام (الزرقاني)** في كتاب (مناهل العرفان): في قوله عز وجل﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾ ﴾بلاغة القرآن الكريم بلغت حدًا فاق كل بيان، وأخرس

كل لسان، وأسكت كل معارض ومكابر، وهدم كل مجادل ومهاتر، حتى قام، ولا يزال يقوم في فم الدنيا؛ معجزةً من الله لرسوله ﷺ، وآية من الحق لتأييده...» وإذا كان هذا القرآن ليس من وضع البشر، والرسول الذي جاء به هو من البشر؛ فإن هذا الرسول هو مرسلٌ من الخالق جل جلاله بلا شك... من هنا نقول: بأن أسس العقيدة الثلاثة هي مبنية على العقل، ولا تخرج عنه؛ أي يستطيع العقل أن يهتدي إليها، ويقتنع بها اقتناعًا تامًا؛ فهي تُقنع أي عقل إنساني..

أما في موضوع التشريع، سواء أكان ذلك في وضع الأصول، أم في استنباط الأحكام بناءً على هذه الأصول؛ فإن دور العقل هو الفهم والاستنباط من الوحي - كما ذكرنا - وليس وضع أصول أو تشريعات تبنى عليها.. فالأصول المعتبرة وحيٌ من الله عز وجلّ، واستنباط الأحكام بناء على هذه الأصول أيضًا (هو في دائرة الوحي)، لا يخرج عنها. أما دور العقل في ذلك؛ فإن العقل يفهم الواقع ويحدّده؛ وذلك من خلال النظر والدراسة؛ فيحدّد مثلًا أن هذا المحلول هو ماءٌ أو خمرةٌ؛ بناء على عقله وفهمه، ولكنه لا يحدّدُ أبدًا أن هذا المحلول يُشرب أو يُترك بناء على العقل، وإنما بناء على النص الشرعي؛ الذي يبيح الماء، ويحرّم الخمرة. فالعقل دوره هو فهم الواقع وتحديده ما هو، أي الحكم عليه من حيث كنهه وطبيعته المادية، وليس الحكم عليه من حيث الأخذ أو الرد، أو من حيث العمل وعدم العمل.

فالعقل يفهم الواقع، ويستطيع بناء على هذا الفهم أن يحدد ما هو هذا الواقع.. والعقل يفهم النص الشرعي (الوحي)؛ سواء أكان قرآنًا أم سنة، أو ما بني عليهما من إجماع صحابة أو قياس شرعي. فهذه النصوص الشرعية المستنبطة من الأصول المعتبرة، لا بد لفهمها من إعمال العقل السليم، وفق قواعد وأسس معينة، وليس اعتباطًا أو كيفما كان.. فمثلًا عندما ننظر في قوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ﴿٤٣﴾ ﴾ يجب أن نرتكز على قواعد معينة؛ من الفهم وإمعان النظر العقلي، سواء أكان ذلك في فهم اللغة العربية، أم في القواعد الأصولية وكيفية الاستنباط بناء عليها. فلا بد أولاً من فهم الأمر في الآية ماذا يفيد؛ الوجوب أم الندب، ولا بدّ كذلك من فهم الحقيقة الشرعية في كلمة زكاة، وكلمة صلاة، وفهم الحروف الرابطة في الآية ماذا تفيد؟ فهذه الأمور مجتمعة لا بد لفهمها من العقل السليم؛ أي لا بد حين استنباط الحكم الشرعي، من فهم هذه الأمور فهمًا صحيحًا؛ لأنه بدونها لا يُفهم النصّ الشرعي عقيدةً كان أو أحكامًا... هذا من حيث واقع العقل ووظيفته عند الإنسان.

أما بالنسبة للخط المستقيم في أخذ الأصول المعتبرة،فقد ذكرنا في الحلقة السابقة من هذا الموضوع أن الأصول يجب أن تكون قطعية من حيث العقل إن كانت في جانب أسس الاعتقاد، أو من حيث النقل في فروع العقيدة، وفي أصول التشريع. فإن كانت الأصول تتعلق بأصول الاعتقاد؛ فيجب أن يكون الحكم العقلي قطعيًا، لا لبس فيه، ولا يوجد أدنى شك في قطعيته. وإن كانت في فروع العقيدة المبنية على أصولها؛ فيجب أيضًا أن تكون قطعية من حيث الرواية والدراية (المعنى) ولا

يجوز أن تؤخذ فروع العقيدة بالظن، أو بالعقل؛ لأن الله تبارك وتعالى نهى عن ذلك كما ذكرنا وبينَّا إجماع العلماء على ذلك. وإن كانت في أصول الشريعة؛ فإن العقل لا مجال له فيها إطلاقًا؛ لأنها الأساس الذي تبنى عليه الأحكام.. والوحي في أمور التشريع لا مجال للعقل فيه، ومجاله فقط هو النظر والتمعن والفهم؛ من حيث كيفية الاستنباط، ومن حيث فهم الواقع ما هو، ومن حيث إنزال النص المناسب على الواقع المطابق له. وهناك أمر اختلط على بعض الفقهاء في موضوع التأصيل؛ وهو أن (المصلحة عقلية)، وليست شرعية.. والحقيقة أن المصلحة للعباد هي شرعية، وليست عقلية لأن مصالح العباد، لا يعلمها إلا الله تعالى من حيث التشريع، والشريعة كلها بمجموعها؛ تحقق المصلحة للعباد وتنفي المفسدة. يقول (**الإمام الشاطبي**) رحمه الله في كتاب الموافقات: «...إن المصالح التي تقوم بها أحوال العبد، لا يعرفها حق معرفتها إلا خالقها وواضعها، وليس للعبد بها علم إلا من بعض الوجوه، والذي يخفى عليه منها أكثر من الذي يبدو له...»، والشريعة بمجموعها؛ أي بكافة أحكامها هي (مصلحة للعباد ودرء للمفاسد) لأن الله عز وجل يريد للناس الخير واليسر، ولا يريد بهم العسر والمشقة والعنت، قال تعالى: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ وَلِتُكۡمِلُواْ ٱلۡعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمۡ وَلَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ١٨٥﴾ ، يقول الإمام (**ابن القيم**) رحمه الله في كتاب إعلام الموقعين: «...إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، ومصالح كلها، وحكمةٌ كلها؛ فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث؛ فليست من الشريعة...»، إلا أن المصلحة ليست علة للنصوص الشرعية، إنما العلة هي ما حدده النص الشرعي، ولا يقدِّرها العقل القاصر؛ لذلك ذهب السلف من العلماء بأن تقدير المصلحة للعباد في موضوع التشريع هو أمر شرعي، أي يجب أن يحدده الشرع لا العقل؛ وبناء على ذلك لا يجوز للعقل أن يضع أحكامًا بناء على تقدير المصلحة؛ لأن العقل فوق أنه لا يجوز له أن يقدر المصلحة، فإنه أيضًا يخطئ في تقديرها بسبب عجزه، وعدم إحاطته بكافة الأمور المتعلقة بالعباد.. ولذلك فإن الإنسان يضع حكمًا اليوم ويراه مصلحة، ثم يراه مفسدة بعد عام فيغيره، وهكذا كما هو حاصل اليوم في الأنظمة البشرية.

والأصول الشرعية في الفقه،التي ثبت أنها قطعية هي (**أربعة**) ليس غير، وما عداها، إما أنه عقلي استنتجه العقل دون الرجوع للوحي، أو قد بني على أمور ظنية من الوحي، أو هو قواعد فقهية تصلح أحكامًا شرعية للحوادث، ولا تصلح أن تكون أصولًا للبناء الفقهي، أو هو أصل يرتكز على تشريعات خارجة عن نطاق الشريعة الإسلامية. وهذه الأصول المعتبرة هي: (**القرآن، والسنة، وإجماع الصحابة، والقياس الصحيح المبني على علة شرعية لا عقلية**). فالقرآن الكريم قد ثبت أنه متواتر بالنقل، ومعجز بالعقل، أي إن صلته بالوحي قد ثبتت بطريقين: بالرواية، والدراية (العقل).

والسنة النبوية - بشكل مجمل دون تفصيل - قد ثبتت قطعيتها أولاً بطريق الرواية؛ حيث نقلت بطريق متواتر - جيلًا عن جيل - حتى وصلت إلينا، وكذلك دونت بشكل متواتر جيلًا عن جيل.. والأمر الآخر هو أن القرآن الكريم قد ذكرها في أكثر من آية قرآنية، وذكر وجوب الأخذ بها، واعتبارها مصدرًا للتشريع، قال تعالى:﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ٧﴾ وأما إجماع الصحابة؛ فهو أيضًا أصل قطعي في ثبوته ودلالته؛ حيث ذكره القرآن القطعي. فالصحابة بمجموعهم يستحيل عليهم الكذب؛ لأنهم أولًا هم من نقلوا إلينا الدين بمجمله، فلا يجوز عليهم الكذب شرعًا؛ لأنه إذا جاز عليهم الكذب؛ فإن الدين مشكوك فيه.. قال تعالى في وصفهم بالصدق:﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُواْ ٱلنُّورَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓۙ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ١٥٧﴾. وقال:﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ وَأَعَدَّ لَهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي تَحۡتَهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١٠٠﴾. والرسول ﷺ يقول في حق أصحابه: «**لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ**» رواه الإمام البخاري، وقال: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**» رواه الإمام البخاري.. يقول (**الخطيب البغدادي**) في كتاب الكفاية: «... إنّه لو لم يَرد من الله عز وجل ورسوله فيهم (الصحابة) شيء مما ذكرناه؛ أي العدالة، لأوجبت الحال التي كانوا عليها، من الهجرة والجهاد والنصرة، وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين (القطع على عدالتهم)، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدَّلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء...» ويقول (**الحافظ ابن عبد البر**) في التمهيد: «... لا فرق بين أن يسمي التابعُ الصاحبَ الذي حدثه أو لا يسميه في وجوب العمل بحديثه؛ لأن الصحابة كلهم عدول مرضيون ثقات أثبات، وهذا أمر مجتمع عليه عند أهل العلم بالحديث...» ويقول (**الإمام القرطبي**) في الجامع: «... الصحابة كلهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله... هذا مذهب أهل السنة، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة...»

أما إجماع غير الصحابة، ففوق أنه يستحيل انعقاده في أي عصر من العصور - فإنه لا يتصف بصفة القطع واليقين التي اتصف بها إجماع الصحابة، ولا يتصف من قام به أيضًا بالعدالة والثقة بشكل مقطوع به شرعًا، والتي كان عليها صحابة رسول الله ﷺ، وأيضًا ليسوا قريبي عهد بالرسول ﷺ كما هم الصحابة؛ لذلك فإنه لا ينعقد إجماع بعد صحابة رسول الله ﷺ، ولا يعتدّ به شرعًا.

وأما القياس:

(وهو إتباع فرع بأصل لاتحاد العلة بينهما... أو هو إعطاء مسألة لا نص فيها حكم مسألة نص على حكمها لاشتراك المسألتين في علة الحكم) وهو كذلك أصل قطعي؛ لأنه ثبت بطريق قطعي؛ وهو القرآن الكريم.

وثبت القياس كذلك بسنة المصطفى ﷺ. ونص العلماء على الأخذ به في التشريع. يقول **الإمام أحمد** رحمه الله: «إِنَّهُ مَا مِنْ مَسْأَلَةٍ يُسْأَلُ عَنْهَا؛ إِلَّا وَقَدْ تَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ فِيهَا، أَوْ فِي نَظِيرِهَا، وَالصَّحَابَةُ كَانُوا يَحْتَجُّونَ فِي عَامَّةِ مَسَائِلِهِمْ بِالنُّصُوصِ، كَمَا هُوَ مَشْهُورٌ عَنْهُمْ، وَكَانُوا يَجْتَهِدُونَ رَأْيَهُمْ، وَيَتَكَلَّمُونَ بِالرَّأْيِ، وَيَحْتَجُّونَ بِالْقِيَاسِ الصَّحِيحِ». ومن أدلة الكتاب القطعية في القياس قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٩٠﴾﴾ (فالعلة في الحرمة هو كون المشروب خمرة، أي تخامر العقل وتذهبه. والخمرة هي كل مسكر يخامر العقل، ويقاس على الخمرة في الحرمة أي عصير من أنواع الثمار أو غير ذلك مما يسكر. وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، فالله عز وجل حرم البيع على الرجال وقت صلاة الجمعة لأنه يلهي عن الصلاة، أي إن علة الحرمة هي الإلهاء عن الصلاة، ويقاس عليه كل عقد يلهي عن صلاة الجمعة، مثل الإجارة والوكالة وغير ذلك. وورد في السنة. قال ﷺ: «**الْمُؤْمِنُ أَخُو الْمُؤْمِنِ، فَلا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَبْتَاعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ، وَلا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَذَرَ**». ويقاس على ذلك استئجار المسلم على أخيه وغير ذلك مما يشبهه.

هذا من حيث الأصول المعتبرة شرعًا.. أما من حيث البناء الفقهي على هذه الأصول؛ فإن أولى خطواته هي فهم الواقع. والواقع - وهو ما يسمى بمناط الحكم أو محله - فهو محل الحكم في الأصول؛ أي هو ما يُصدر عليه الحكم، وهذا المناط هو أمر عقلي في المعرفة والفهم والحكم. فمثلًا عندما ننظر في موضوع الربا والوقائع التي ينطبق عليها وصف الربا، وتنزل عليها نصوصه، فإننا ننظر ونتمعن ونتفحص (عقلًا) كل هذه الأمور؛ قبل أن ننزل النص عليها، أي يجب أن نحدد مثلًا أن الواقع هو زيادة على رأس المال الأصلي، أي زيادة مال على مال في صرف أو قرض، أو هو ربح مضمون بدون خسارة بين شريكين.. أو هو بيع بأقل من ثمن الشراء قبل استلام السلعة من المشتري. فهذه كلها أوصاف للواقع؛ يفهمها العقل، ولكنه لا يجوز له أن يضع لها أحكامًا دون الشرع؛ والسبب أن العقل ليس مشرّعًا، إنما المشرع هو الله تعالى: قال تعالى:﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴿١١٦﴾﴾ فمن أجل الحكم عليها، واتخاذ سلوك الرفض أو القبول تجاهها، لا بد من حكم الشرع، أي لا بد من إنزال النص الشرعي على كل حادثة منفصلة، ليصدر الحكم عليها، ثم يكون القبول أو الرفض لها.

فالحالة الأولى: هي الربا الصريح ودليله النصوص من القرآن والسنة.فالله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ ، والرسول ﷺ يقول: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلًا بِمِثْلٍ،**

فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِبًا» رواه مسلم.

والحالة الثانية: فإن الشركات في الإسلام دلت النصوص الشرعية أن الربح والخسارة؛ هي من أسس الشركة؛ لأن الشراكة تشمل كل الأمور، فلا يجوز لشخص أن يشترط الربح فقط؛ لأن هذا مناف لطبيعة وأعمال الشراكة؛ فيخرج منها بعض أمرها من الخسارة... وقد ورد في ذلك عن الإمام علي رضي الله عنه قال: «الوضيعة على المال، والربح على ما اصطلحا عليه» رواه عبد الرزاق في الجامع... ورد في (الموسوعة الفقهية الكويتية): «اتفق الفقهاء على أن الخسارة في الشركات عامة تكون على الشركاء جميعًا، بحسب رأس مال كل فيها، ولا يجوز اشتراط غير ذلك. قال ابن عابدين: ولا خلاف أن اشتراط الوضيعة بخلاف قدر رأس المال باطل... كما اتفقوا على أن المضارب في المضاربة لا يتحمل شيئًا من الخسارة، وتكون الخسارة كلها على رب المال، خلاف الربح، فإنه يكون بحسب الشرط...»... والحالة الثالثة هو ما يسمى ببيع العينة؛ وهو ما دل عليه قوله ﷺ: **«إِذَا تَبَايَعْتُمْ بِالْعِينَةِ، وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ، وَرَضِيتُمْ بِالزَّرْعِ، وَتَرَكْتُمْ الْجِهَادَ، سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ذُلًّا لا يَنْزِعُهُ حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ»** رواه الإمام أحمد... والعينة كما ذكرها الفقهاء: حيلة يحتال بها بعض الناس على التعامل بالربا، فالعقد في صورته بيع، وفي حقيقته ربا. وبيع العينة من صوره: أن يبيع الشيء بالآجل، ثم يشتريه نقدًا بثمن أقل، كما لو باعه سيارة بعشرة آلاف مؤجلة إلى سنة، ثم اشتراها منه بتسعة آلاف فقط نقدًا، والحكم فيها فهو الحرمة بدلالة النصوص التي يفهمها العقل كذلك؛ فيفهم أن النهي عن الربا هو للحرمة؛ لأنه اقترن بالنهي الجازم حسب قواعد الأصول، أي النهي الذي اقترن بقرينة لغوية أو شرعية تدلّل على هذا الجزم.

هذا ما يتعلق بالعقل ودوره في فهم الأحكام. وبالنسبة للمصلحة، وواقعها الشرعي، وتقديرها من الإنسان. وهذا أيضًا الخط المستقيم في الأصول المعتبرة شرعًا، وكيفية استنباط الحكم بناء على هذه الأصول المعتبرة. وهذا أيضًا ما يتعلق بالواقع وفهمه لإنزال النص المناسب عليه، وكيفية إصدار الحكم؛ من حيث الحل أو الحرمة. وهناك أمر آخر لا بد من فهمه قبل ذكر الأصول غير المعتبرة. هذا الأمر هو المؤثرات التي أثرت على موضوع التأصيل الخاطئ - غير المعتبر - مثل تغير الأحكام بتغير الزمان، والتطور المادي ومجاراة الواقع المعاصر، أو فكرة الأمة الوسط، أو دعوات تجديد الدين، أو فكرة تغير الحوادث يقتضي تغيير القواعد الأصولية؛ لتتناسب مع التغيرات، أو العرف والمصلحة والاستحسان. وهناك مؤثرات أخرى أثرت في بعض الفقهاء؛ مثل المنطق والفلسفة وعلم الكلام، أو غير ذلك من مؤثرات، ودعوات تسببت بالانحراف عن المنهج القويم السليم. وسنتحدث عن بعض هذه الدعوات، وبيان زيفها في الحلقة القادمة بإذن الله... [يتبع]

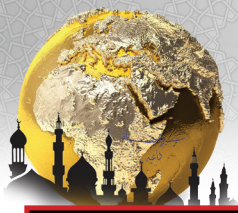

ترامب يخطط للعفو عن عسكريين متهمين ومدانين بارتكاب جرائم حرب

كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" في ١٩ مايو ٢٠١٩م أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب طلب إعداد ملفات بشأن العفو عن العديد من العسكريين الأميركيين المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم حرب، مشيرًا إلى أنه يفكر في العفو عن هؤلاء الرجال في "يوم الذكرى" الذي يوافق ٢٧ مايو/أيار، والذي تُحيي فيه الولايات المتحدة ذكرى جنودها الذين قُتلوا في المعارك. وقال مسؤول إن تجميع ملفات العفو تستغرق عادة شهورًا، ولكن وزارة العدل حثت على استكمال هذا العمل قبل هذه العطلة. ويخص أحد الطلبات إدوارد جالاجر، قائد العمليات الخاصة في القوات الخاصة التابعة للبحرية الأميركية، والذي من المقرر أن يمثل أمام المحكمة، خلال الأسابيع المقبلة، بتهمة إطلاق النار على مدنيين عزّل وقتل أسير من الأعداء بسكين أثناء خدمته في العراق.

الوعي: أميركا تعتبر نفسها أنها فوق القانون الدولي، وهذا إن دل فإنما يدل على قرب سقوطها وسقوط مبدئها.

الحزب الحاكم بتركيا: لا عيب في التنسيق مع مخابرات الأسد

أعلن حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، الأربعاء، أنه لا عيب في عقد اجتماعات بين وكالة المخابرات التركية ونظيرتها السورية. وجاء موقف الحزب ردًا على تقرير نشرته إحدى وسائل الإعلام التركية أفاد بوجود اتصالات رفيعة المستوى بين ممثلين كبار لتركيا وسوريا. ونقلت صحيفة آيدينليك التركية عن صحافيين التقوا بالأسد قولهم إن لجنة سورية التقت مع رئيس المخابرات التركية، هاكان فيدان. وفي حين لم يؤكد عمر جليك، المتحدث باسم حزب العدالة والتنمية، عقد أي اجتماع بين الجانبين، لكنه قال إن ذلك سيكون طبيعيًا رغم العداء المستحكم منذ سنوات بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والأسد. وأوضح أن "وكالات المخابرات التابعة لنا وعناصرنا في الميدان (سوريا) بإمكانها عقد أي اجتماع تريده في الوقت الذي تراه مناسبًا لتجنب وقوع أي مأساة أو في ضوء بعض الاحتياجات".

وكان أردوغان أعلن في فبراير/ شباط أن بلاده تحافظ على اتصالات منخفضة المستوى مع حكومة دمشق. وأفاد وزير الخارجية التركية، مولود جاويش أوغلو، في ديسمبر/كانون الأول أن تركيا وغيرها من الدول ستبحث إمكانية التعامل مع الأسد إذا فاز في انتخابات ديمقراطية.

الوعي: إن أردوغان وحزبه العلماني، وليس الإسلامي كما يصرح هو، يسير في سوريا بحسب المخطط الأميركي، والوصول في النهاية إلى إيجاد نظام جديد يكون مثله ومثل نظامه عميلًا لأميركا.

بمناسبة نقل السفارة للقدس.. سفير أميركا: (إسرائيل) مع اللّه

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريرًا لمدير مكتبها في القدس ديفيد هالبفنغر، يقول فيه إن السفير الأميركي لدى (إسرائيل) ديفيد فريدمان، والذي كان يتحدث خلال احتفال برعاية مجموعة إنجيلية أميركية، للاحتفال بذكرى نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس. قوله: "إن إسرائيل تكسب قوة لسببين، وقال إن الأول هو أن العلاقة بين البلدين كانت تتنامى لتصبح أقوى وأقوى وأقوى.. والثاني هو أن إسرائيل لديها سلاح سري لا تملكه الكثير من الدول.. إسرائيل مع الله، ونحن لا نقلل من شأن ذلك". وتذكر الصحيفة إلى أن هذا السفير كان قبل تعيينه مؤيدًا بارزًا وممولًا للمستوطنات (الإسرائيلية) في الضفة الغربية المحتلة، التي يعدها معظم العالم أنها غير شرعية بموجب القانون الدولي. وأشار التقرير إلى قول فريدمان بأنه لو كان الأمر في يده، فإن أميركا ستستمر في دفع حدود تأييدها لإسرائيل، وقوله إنه لتحقيق مستوى من القداسة، فإن "علينا أن نستمر في الدفع إلى الأمام؛ حيث هناك تداعيات للتوقف... يجب علينا أن نستمر في السير للأمام، والاستمرار بالسير إلى أعلى المنحدر".

الوعي: إن قضية فلسطين هي من قضايا المسلمين المقدسةن ولم تستطع المؤامرات الدولية ولا خيانات الحكام أن تزعزع مركزها لدى المسلمين، وحلها ليس بيد أميركا ولا غيرها، حلها فقط بيد المسلمين، بسيف الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي أظل زمانها وآن أوانها. إن موعدهم الصبح، أليس الصبح بقريب.

التدخلات العربية تثير مخاوف لدى متظاهري السودان

في تقرير للصحافي كامل أحمد من الخرطوم، قال فيه إن بعض المتظاهرين السودانيين يجادلون بأن أي مساعدات ماسة يجب أن تكون غير مرتبطة بأي التزامات سياسية قصيرة أو طويلة الأجل لبلدان أخرى في المنطقة... ويشير التقرير إلى أنه من قبل، عندما بدأت المدن في السودان تواجه الغاز المسيل للدموع والرصاص من قوات الأمن بسبب المطالبة بالإطاحة بالرئيس عمر البشير، انحاز جيرانهم العرب علنًا إلى الزعيم فاقد الشعبية، ثم بعد ذلك، عندما نجح المتظاهرون الشهر الماضي في الإطاحة بالبشير، بعد ٣٠ عامًا من الحكم، قام بعض أولئك الجيران بتأييد المجلس العسكري الذي حل محله، مهملين مطالبات المحتجين بتسليم السلطة للمدنيين، والآن، أصبح الغضب بين المحتجين واضحًا، والحوارات مليئة بالنقاش حول رغبة المحتجين بعدم تدخل جيرانهم في شؤونهم الداخلية، ويفيد التقرير بأن تلك المشاعر زادت منذ أن قررت كل

من الإمارات والسعودية إرسال مبلغ ٣ مليارات دولار مساعدات، بالإضافة إلى إمدادات بالسلع الضرورية، لدعم الرئيس العسكري الجديد في معالجته للوضع الاقتصادي الصعب الذي تسبب بسقوط البشير. ويلفت التقرير إلى أن قطر كانت قامت من قبل بتقديم مساعدات مالية خلال مظاهرات شبيهة ضد البشير عام ٢٠١٣م، وقام الجيش بقمع تلك المظاهرات، وعرضت المساعدة في كانون الأول مرة أخرى، مشيرًا إلى أن البشير سافر إلى الدوحة في كانون الثاني سعيًا لدعم حكومته المحاصرة. والخشية الآن من قيام تلك الدول بإفشال الثورة السودانية، ويضيف: "هناك أكثر من معسكر في المنطقة، هناك المعسكر القطري والمعسكر السعودي، لكن ما هي الفائدة بالنسبة لنا؟". وهناك شك بأنه الدافع للتمويل السعودي والإماراتي، وقال: "إنهم يتدخلون لمصالحهم، ولا يهتمون بالشعب السوداني، ويبين الموقع أن هناك مخاوف أيضًا حول جر السودان إلى سياسات الخليج.

الوعي: هذا الرفض من متظاهري السودان لتدخل دول الخليج بمالها السياسي المسموم هو أمر جيد، ويجب أن يتحول رفضه إلى رأي عام كاسح، وإلى اعتباره خيانة للثورة ووأدًا لها. فدول الخليج السيئة الذكر يملى عليها من دول الغرب بكرة وأصيلًا.

مستشرق (إسرائيلي): السيسي أقرب صديق لنتنياهو في المنطقة

قال المستشرق (الإسرائيلي) جاكي خوجي في مقال له في صحيفة معاريف: "هناك العديد من الأمثلة على العلاقات العربية الإسرائيلية، ومنها ما هو قائم بين مصر وإسرائيل حيث لا يوجد هناك صديق لبنيامين نتنياهو في المنطقة أكثر من عبد الفتاح السيسي، وبعيدًا عن عناوين الأخبار فقد نجح الاثنان في إنضاج مستوى متقدم من العلاقات الوثيقة والمتقاربة". ونبَّه إلى أنه "ليس غريبًا عدم صدور أي كلمة انتقاد من تل أبيب باتجاه القاهرة ونظام السيسي، في الوقت ذاته لم نسمع الأخير ينتقد نتنياهو كما فعل من سبقه من الرؤساء المصريين، كما أن الدور المصري في كل ما يتعلق بالوضع في غزة مهم جدًا، والكثير من الإسرائيليين مدينون بالشكر والعرفان لمبعوثي السيسي الذين يبذلون جهودًا حثيثة لتثبيت التهدئة بصورة دورية في غزة". وختم بالقول بأنه "رغم العلاقة الوثيقة بين السيسي ونتنياهو، لكن الشارع المصري ما زال يصف إسرائيل بالعدو... ورغم المودة القائمة بين الحكومتين في القاهرة وتل أبيب، فإن العلاقات الشعبية والجماهيرية بين الشعبين لا زالت باردة وفاترة".

الوعي: إن (إسرائيل) لا تعاني أي مشكلة اعتراف بها من أي نظام عربي، ولكنها تعاني أنها لم تجد حتى الآن شارعًا يقبلها في أي بلد، وهذا يدل على أن الأنظمة في بلاد المسلمين هي ضد قضايا الأمة،، وضد شعوبها، ويدل أكثر على أن قضايا الأمة إسلامية.

قال الله تعالى

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا ۖ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ۖ قَالَ كَمْ لَبِثْتَ ۖ قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۖ قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ عَامٍ فَٱنظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِ ۖ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا ۚ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾﴾

جاء في كتاب التيسير في أصول التفسير لمؤلفه عطاء بن خليل أبو الرشته أمير حزب التحرير حفظه الله في تفسيره لهذه الآيات ما يلي:

يبين الله في هذه الآيات كيف يثبت الله الذين آمنوا في مواقفهم مع الطواغيت، وأن حجة الكفار داحضة ساقطة.

ثم بين سبحانه بعض الأدلة على عظمة الله في خلقه للخلق، وإحيائه للموتى، وأن الله عزيز حكيم، وأنه على كلّ شيء قدير:

١. ففي الآية الأولى ذكر سبحانه محاجة الكافر الطاغية لإبراهيم - عليه السلام - فبدل أن يشكر الله الذي آتاه الملك بطر وتجبر وكفر وجعل نفسه إلهًا.

فلما حاجه إبراهيم بأنَّ الله يحيي الموتى ردّ الطاغية من باب المجادلة فزعم أنه يحيي ويميت بأن يقتل هذا ويعفو عن ذاك، من باب المخادعة والتضليل، فهدى الله إبراهيم - عليه السلام - أن يسوق له أمرًا لا ينفع فيه تضليل الطاغية ولا مراوغته.

فأعلمه إبراهيم أن الله الذي يتخذه إلهًا هو الذي يطلع الشمس من المشرق، فإن كان ذاك الطاغية إلهًا فليجعل الشمس تطلع من المغرب.

وهنا دارت الدائرة بالملك الطاغية فأسقط في يديه وظهر الحق لذي عينين بأن الكفار يقلبون الحقائق ويغيرون الموازين ويضعون الأمور في غير نصابها، فبدل أن يؤمنوا بالله الخالق المحيي المميت يكفرون به سبحانه ويتخذون من مخلوقاته آلهة لهم ظالمون، ألا ساء ما يحكمون!

﴿أَلَمْ تَرَ﴾ همزة الاستفهام لإنكار النفي وتقرير المنفي، أي هل رأيت الذي حاجّ إبراهيم؟ وفي الاستفهام معنى التعجب، والرؤية هنا القلبية أي العقلية؛الفكر والبصيرة، لذلك أدخلت

(إلى) عليها ﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ ﴾ والعرب تفعل ذلك إذا أرادت التعجب من رجل في بعض ما أنكرت عليه، فتقول (أما ترى إلى هذا!) والمعنى: هل رأيت مثل هذا!

﴿ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ﴾ هو نمرود بضم النون والدال المهملة أو المعجمة (نمروذ) كما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما -.

وسميت مجادلته بالمحاجة وهي بلا حجة لأن الطاغية اللعين أوردها مورد المحاجة، ويصحّ إطلاق (محاجة) على ما يورده الكفرة المجادلون من أقوال حتى وإن كانت دون أدلة وبراهين ما داموا يوردونها مورد الحجج عند المجادلة على نحو قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوۡرَىٰةُ وَٱلۡإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴾ ونحو قوله سبحانه ﴿هَٰٓأَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجۡتُمۡ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞۚ ﴾ وقوله سبحانه: ﴿حُجَّتُهُمۡ دَاحِضَةٌ﴾.

﴿أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ﴾ أي لأن آتاه الله تعالى ذلك، أي بحذف اللام وهي تحذف كثيرًا في (أن) و(إن) لإفادة التعليل.

أي أن إتيانه الملك حمله على ذلك فأورثه الكبر والبطر والتجبر، فبدل أن يشكر الله على نعمه كفر واتخذ نفسه إلهًا وجادل في الله ﴿وَهُمۡ يُجَٰدِلُونَ فِي ٱللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ ٱلۡمِحَالِ ٢ ﴾ (المحال) ككتاب الكيد والتدبير والقدرة.

﴿ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ وقد بدأ إبراهيم - عليه السلام - بهذه الحجة لكن الطاغية كابر وعاند وقال إنه يحيي ويميت بأن يقتل ويعفو: ﴿قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ ﴾ وعلى الرغم من أن ما ذكره ليس جوابًا على حجة إبراهيم - عليه السلام - لأن المحيي الذي ينشئ النشأة من العدم أو يحييها بعد أن تكون ميتة، وما صنعه النمرود ليس إحياء لميت أو إنشاء من العدم إلا أنه قاله مكابرةً وعنادًا.

فكان من حكمة إبراهيم - عليه السلام - أنه لم يقف عند قول النمرود يجادله فيه أنه ليس إحياء للموتى، بل جاءه بمثال حسي للمحيي والمميت، فهو القادر على تحويل الأشياء من حالة إلى حالة على النقيض منها، والمجيء بخلقٍ جديدٍ فقال له: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ﴾ وهنا بهت الذي كفر، فهذا لا تنفع فيه مراوغةً أو معاندةً، وبذلك انكشف سقوط حجة الملك الطاغية.

﴿فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ ﴾ أي غلب وصار منقطعًا عن الكلام متحيرًا لاستيلاء الحجة عليه حيث لا فكاك منها.

وهذا شأن الظالمين دائمًا، فهم لا يهتدون إلى حجة أو برهان له قيمة أو وزن، بل تراهم ليتقولون سقط الكلام يزعمونه حججًا وهي داحضة واهية، فهم يضعون الأمور في غير مواضعها، ويقلبون الحقائق والقيم ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

٢. ثم يذكر الله سبحانه في الآية التالية آياتٍ بيناتٍ، دلائلَ عظيمةً على قدرة الخالق إحياءَ الموتى، فتكون حجة للمؤمنين، سواء أكانوا ممن شاهدوها حسيًا أم نقلت إليهم تنطق بها آيات

الله في كتابه العظيم فيعلمون منها عظمة الله وجلال شأنه العظيم ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ وذلك فيما ذكره الله سبحانه في هذه الآية الكريمة من قصة ذلك الذي مرّ على قرية خالية من السكان ساقطة سقوفها، فنظر إليها متعجبًا من حالها وخرابها من أهلها وعمرانها، متسائلًا: كيف يعيد الله سبحانه هذه القرية إلى حالتها الأولى عامرة بسكانها وبنيانها؟

فأماته الله سبحانه مائة عام ثم أحياه بعدها، وعند سؤاله عن مدة لبثه ظن أنها ليست أكثر من يوم أو بعض يوم، فتمّ إعلامه أنه لبث مائة عام، ثم طلب منه أن ينظر في أمره ويتدبر متاعه فإن طعامه وشرابه لم يتغير طيلة المائة عام في الوقت الذي يرى حماره فيه قد نفق ونخرت عظامه وتفرقت أوصاله!

ثم يخبره الله سبحانه أن إماتته وبعثه وما صنع في متاعه وحماره كلّ ذلك ليكون عبرةً وبرهانًا له ولقومه الذين شاهدوا حاله قبل الممات وبعده، وكذلك لكلّ من يأتي من بعد وينقل له هذا من رسل الله - صلوات الله وسلامه عليهم - ليكونوا من الموقنين.

وهذا شأن عجيب لا يستطيعه إلا خالق السموات والأرض، يحفظ الطعام والشراب دون تغيير في ماهيته مدة مئة عام ويميت الحمار، وهي كلها كانت معًا في آن واحد!

ثم بعد ذلك يريه الله سبحانه أشد من ذلك وأعجب، فعظام الحمار تتجمع وترفع عن الأرض وترد إلى مواضعها في الجسد ثم تكسى باللحم ويعود الحمار كما كان حيًا بعد مائة عام!

كل هذا وهو ينظر بعينه فينطق معظمًا للخالق البارئ مؤمنًا بصاحب القوة والجبروت ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعۡلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ٢٥٩﴾.

﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ (أو) للعطف محلًا على المعنى، والتقدير: هل رأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها؟

﴿مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ﴾ لم يخبرنا الله سبحانه في كتابه من الذي مرّ، أو ما هي تلك القرية؟ كذلك لم أجد حديثًا صحيحًا عن رسول الله ﷺ في ذلك، إنما هناك روايات عن بعض الصحابة والتابعين مختلفة في التعيين، وليست هذه المعرفة مهمة حيث إنَّ سياق الآية يركز على قضية الإحياء والبعث، فهي التي تحتاج التدبر والاهتمام، وهي التي بينها الله سبحانه وجعلها آية للناس فنكتفي بما ذكره الله - جلّ شأنه -.

﴿وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ ﴿خَاوِيَةٌ﴾ ليس فيها أحد، من قولهم: خوت الدار تخوي خويًا.

﴿عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ أي ساقطة على سقوفها بأن سقط السقف أولاً ثم تهدمت الجدران عليها.

والعريش: سقف البيت وكل ما يتهيأ لظل فهو عريش ومنه عريش الدالية، ومنه قوله تعالى ﴿ وَمِمَّا يَعۡرِشُونَ ﴾.

﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۖ ﴾ كيف يحيي هذه الله بعد موتها؟

﴿ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ ثم أحياه.

﴿قَالَ لَبِثۡتُ يَوۡمًا أَوۡ بَعۡضَ يَوۡمٖۖ ﴾ فكأنه ظن أنه نام ثم قام، والنوم المعتاد لا يطول عن ذلك كما توقع، ولعله عندما أحياه الله رأى الشمس لم تغب بعد فقال ما قال.

﴿قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِاْئَةَ﴾ فأعلمه الله أنه لبث مائة عام (بل) حرف عطف للإضراب، أي أنك لم تلبث كما قلت ﴿ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۖ ﴾ ولكنك لبثت ﴿مِاْئَةَ عَامٍ﴾.

وكيف أعلمه الله لا ندري لأنه من الغيبيات، ولم يعلمنا الله سبحانه في الآية كيف كان ذلك.

﴿لَمْ يَتَسَنَّهْۖ﴾ أي لم يتغير في هذه المدة المتطاولة، واشتقاقه من (السنه) وفي لامها اختلاف، فقيل (هاء) بدليل سانهت فلانًا فهو أي ﴿يَتَسَنَّهْۖ ﴾مجزوم بسكون الهاء وتكون الهاء أصلية.

وقيل (واو) بدليل الجمع على (سنوات) فهو مجزوم بحذف حرف العلة والهاء للسكت.

والأرجح أن الهاء زائدة للسكت، وذلك أن لها قراءتين متواترتين:

واحدة ﴿يَتَسَنَّهْۖ﴾ وصلًا ووقفًا.

وأخرى ﴿يَتَسَنَّهْۖ﴾ وقفًا و(يتسن) وصلًا.

والقراءتان متواترتان وكلتاهما على وجه العربية الفصيحة.

أما قراءة الوقف بإثبات الهاء والوصل بعدم إثباتها فهو يعني أن الهاء زائدة.

وأما قراءة الوقف بإثبات الهاء والوصل بها كذلك فهو يحتمل: أنها أصلية لأنها مثبتة في الوصل والوقف. ويحتمل أنها زائدة، فالعرب قد تصل الكلام بزائد على نحو نطقها به في حال القطع.

وتكون القراءة الأولى محكمة بزيادة الهاء.

والثانية متشابه بزيادة الهاء أو أصليتها، والمحكم قاضٍ على المتشابه فتكون الهاء زائدة في ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْۖ ﴾ والجزم بحذف حرف العلة.

﴿ وَٱنظُرْ إِلَىٰ حِمَارِكَ ﴾ أي انظر كيف نجمع عظامه ونكسوه لحمًا ونحييه، وهكذا كان.

﴿ وَلِنَجْعَلَكَ ءَايَةً لِّلنَّاسِۖ ﴾ أي عبرة ودلالة على البعث بعد الموت.

﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْمًا﴾ أي انظر إلى العظام كيف نرفع بعضها على بعض في التركيب للإحياء، فـ(النشز) الارتفاع والمعنى انظر إلى عظام الحمار كيف نرفعها من الأرض ونضمها لبعض ونعيدها إلى أماكنها من الجسد حية كما كانت.

﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٥٩﴾ ﴾ أي لما وضحت له الأمور ورأى كيف يحيي الله الموتى عيانًا وكيف يحفظ طعامًا وشرابًا مائة عام دون تغيير كأن السنين لم تمرّ عليها.

قال عندها: أعلم الآن عيانًا أن الله على كل شيء قدير.

ومفهوم هذا المنطوق أنه كان من قبل يعلم استدلالًا أن الله على كلّ شيء قدير، والآن بالمشاهدة الحسية، وفي هذا ترجيح أن الذي مرّ على القرية كان مؤمنًا، وأنه عندما قال: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَاۖ﴾ لم يقلها كفرًا أو إنكارًا لقدرة الله سبحانه بل استعظامًا لقدرته سبحانه واعترافًا بعجز المخلوقات عن معرفة كيفية إحياء الله للموتى إلا أن يعلمهم الله، فقال في نفسه ما قال رغبةً وتوقًا أن يريه الله ذلك.

وهذا أرجح من القول إن الذي مرّ على القرية كان كافرًا فقال ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَاۖ﴾ إنكارًا لقدرة الله على ذلك، فصنع الله به ما صنع ليوقن ويؤمن.

من وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم الجامعة في خلق الإسلام

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من يأخذ عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهنّ أو يعلمهنّ من يعمل بهنّ؟**» قال أبو هريرة: فقلت: أنا يا رسول الله، فأخذ بيدي، فعدّ خمسًا، قال: «**اتّقِ المحارم تكُن أعبدَ النّاس، وارضَ بما قسَم الله لك تكُنْ أغنى النّاس، وأحسن إلى جارك تكُن مؤمنًا، وأحِبّ للنّاس ما تحبّ لنفسك تكن مُسلمًا، ولا تُكثر الضّحك فإنّ كثرةَ الضّحك تُمِيتُ القلب**» رواه أحمد، والتّرمذي، وحسّنه الألباني. في سؤال النبي صلى الله عليه وسلم إشعار بالاهتمام وعظم الوصيّة، فعدّ خمسًا من خصال الخير:

الخَصلة الأولى: اتّقاء المحارم:

«**اتّق المحارم تكُن أعبد الناس**» والمحارم تشمل جميع المحرّمات من فعل المنهيّات وترك المأمورات التّي جاء ذكرها في كتاب الله تعالى، وفي سنّة نبيّه المصطفى صلى الله عليه وسلم، كالشّرك وقتل النّفس والسّرقة والزّنا والنّميمة والكذب والخيانة وقولِ الزور وأكل الربا وعقوق الوالدين وقطع الرحم وشرب الخمر والسّحر وغيرها، وللمسلم أن يعلم أن اتقاء الله يكون بفعل المأمورات وترك المنهيات. والمأمورات هي كل ما اتصل بعمل المسلم مما أمر الله به، والمنهيات هي كل ما نهى الله عنه، فالمسلم مأمور بالتقيد بأوامر الله، وهي كثيرة تتعدى ما يقوم به، وليس مأموراً بفعلها كلها، بل فقط بما تعلق بعمله؛ فلا يأتي به إلا على الوجه المأمور به شرعًا. والمسلم قد يكون تاجرًا فيجب عليه أن يأتي فعله بالتجارة متقيدًا بالشرع، وقد لا يكون ذلك بل قد يكون أجيرًا أو صاحب صناعة أو صاحب أرض... فعلى أي وضع كان فيه عليه أن يتقيد بالشرع فيه... فإذا كانت الصلاة والصيام على جميع المسلمين، فإن الزكاة هي فقط على من ملك النصاب، والحج على من ملك الاستطاعة، وهكذا. وهناك فرض إقامة الدين فهو على المسلمين كفايةً، ولكن الإثم يلحق جميع من لا يعمل له حتى يقام، فمن باب اتقاء المحارم قيام المسلمين بهذا الفرض وإلا فإن تركه هو من باب ترك المأمورات.

ولعلّ التعبير بالاتّقاء هو من باب الأمر بتقوى الله، التي تشمل القيام بكل المأمورات، فهذه تكون على الوجوب إذا كان الطلب فيها جازمًا، وتكون على الندب إذا كان الطلب فيها غير جازم، وهي عندما تكون على الوجوب يكون القيام بها اتقاء للمحارم، وانتهاكها يكون فيه انتهاك للمحارم. وعندما تكون للندب فإن القيام بها يكون فيه زيادة اتقاء، أما عدم القيام بها فلا يعد انتهاكًا للمحارم... وكذلك تشمل التقوى الانتهاء عن جميع المحارم دفعة واحدة، إذا كان طلب الترك جازمًا. أما في حال لم يكن جازمًا (مكروهًا) فإن في عدم القيام بها ففيه زيادة في التقوى، أما إذا قام بها فليس فيها انتهاك للمحارم. أما المباح فيستوي فعله وعدم فعله في عدم انتهاك

المحارم أو في اتقائها.

واستعمال لفظ الاتقاء هو من باب الوقاية والاحتماء على قاعدة الحُكماء في معالجة الدّاء بالدواء.

فإذا اجتنب المرء جميع ما نهى الله عنه ارتقى إلى أعلى مراتب العبودية؛ لكونه جاهد نفسه على ترك الحرام، قالت أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأرضاها موضّحةً ذلك المعنى: «من سرّه أن يسبق الدّائب المجتهد فليكفَّ عن الذّنوب»، وقال الحسن البصريّ: "ما عَبد العابدون بشيء أفضلَ من ترك ما نهاهم الله عنه»، ولكن ينبغي أن يُعلم أن المقصود من تفضيل ترك المحرمات على فعل الطّاعات، إنما أُريد به نوافل الطّاعات، وإلا فجنس الأعمال الواجبات أفضل من جنس ترك المحرمات، لأن الأعمال مقصودةٌ لذاتها، والمحارم المطلوب عدمها؛ ولذلك لا تحتاج إلى نيّة بخلاف الأعمال، كما ذكر ذلك الإمام ابن رجب رحمه الله.

الخَصلة الثانية: الرّضا بما قسم الله:

«وارضَ بما قَسَم الله لك تكن أغنى النّاس» فالسّعيد الحقّ هو من رضي بما قسم الله له، وصبر لمواقع القضاء خيره وشره. والرّضا هو السّياج الذي يحمي المسلم من تقلّبات الزمن، وهو البستان الوارف الظّلال الذي يأوي إليه المُؤمن من هجير الحياة، وهو الغنى الحقيقي؛ لأن كثيرًا من النّاس لديهم حظٌ من الدّنيا، لكنّهم فقراء النّفس ومساكين القلب، فقد أعمى الطّمع قلوبهم عن مصدر السّعادة والغنى الحقيقيّ الذي هو غنى القلب والرّضا وسكينة النّفس، فالقلب السّليم هو القلب المطمئن الذي رضي بما قَسَم الله له قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ۝٨٩﴾ ، واطمأنّ بذكر الله عزّ وجلّ، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ۝٨﴾

ويقول الشّاعر في المعنى الحقيقيّ للغِنَى:

وغنى النّفوس هو الكفاف فإن أبت فجميع ما في الأرض لا يكفيها.

والحاصل أن من قنع بما قُسِمَ له، ولم يطمع فيما في أيدي النّاس، اسْتغنى عنهم، فالقناعة غِنى وعزٌّ بالله، وضدّها فقرٌ وذلٌّ للغير، ومن لم يقنع لم يشبع أبدًا، ففي القناعة العزّ والغنى والحرّية، وفي فقدها الذّل والتّعبّد للغير. وهذه منزلة تحتاج إلى مجاهدة النفس للوصول إليها، تمامًا كما يجاهد غني اليد نفسه ليصبح غنيًا في الدنيا.

الخَصلة الثّالثة: الإحسان إلى الجار:

«**وأحسِن إلى جارك تكُن مؤمنًا**» وعن أَبي هريرة رضي الله عنه أَن النَّبيَّ ﷺ قَالَ:«**واللَّهِ لا يُؤْمِنُ، واللَّهِ لا يُؤْمِنُ، واللَّهِ لا يُؤْمِنُ، قِيلَ: مَنْ يا رسولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الَّذي لا يأْمنُ جارُهُ بَوَائِقَهُ**» مُتَّفَقٌ عَلَيهِ. فالرسول صلى الله عليه وسلم جعل الإحسانَ إلى الجار من علامات الإيمان، ويكونُ الإحسان إلى الجار بأمورٍ كثيرةٍ، منها: ردّ السّلام عليه، وإجابةُ دعوته، وكفّ الأذَى عنه،

وتحمّل أذاه، وتفقّده وقضاء حوائجه، وستره وصيانة عرضه، والنّصح له.

والجيران ثلاثة: جارٌ قريبٌ مسلمٌ؛ فله حق الجوار والقرابة والإسلام، وجارٌ مسلمٌ غريبٌ؛ فله حقّ الجوار والإسلام، وجارٌ كافرٌ؛ فله حقّ الجوار، وإن كان قريبًا فله حقّ القرابة أيضًا.

وقد ظلّ جبريل عليه السّلام يوصي النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم بالجار حتى ظنَّ النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم أنّ الشّرعَ سيأتي بتوريث الجار، فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «**مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُوَرِّثُهُ**» متّفقٌ عليه.

الخَصلة الرابعة: أحبّ للنّاس ما تُحبّ لنفسك:

«**وأَحبّ للنّاس ما تحبّ لنفسك تكن مسلمًا**» ومثله حديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه أنس بن مالكٍ رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه**»؛ **متفق عليه.**

من كمال الإسلام وسموّه أن تُحبّ للنّاس حصولَ ما تُحبّه لنفسِك، وحُبّ الخير للنّاس خلقٌ إسلاميّ أصيلٌ ينبغي أن يتحلّى به كلّ مُسلمٍ، ولم ينصّ على أن يُبغض لأخيه ما يُبغض لنفسه؛ لأنّ حبّ الشيء مستلزِمٌ لبُغض نقِيضه. قال النووي رحمه الله: قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: وهذا قد يعد من الصعب الممتنع، وليس كذلك؛ إذ معناه: لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لأخيه في الإسلام ما يحب لنفسه، والقيام بذلك يحصل بأن يحب له حصول مثل ذلك من جهة لا يزاحمه فيها، بحيث لا تنقص النعمة على أخيه شيئًا من النعمة عليه، وذلك سهل على القلب السليم، وإنما يعسُرُ على القلب الدغل.

الخَصلة الخامسة: لا تُكثرِ الضّحك:

«ولا تُكثر الضّحك، فإن كثرة الضّحك تُميتُ القلب» فالضّحك من خصائص الإنسان، فالحيوانات لا تضحك؛ لأنّ الضّحك يأتي بعد نوع من الفهم والمعرفة لقول يسمعه، أو موقفٍ يراه فيضحك منه. وكثرة الضّحك تورثُ ظلمةً في القلب وموتًا له. والإسلام - بوصفه دين الفطرة - لا يُتصوّر منه أن يُصادِر نُزوع الإنسان الفطريّ إلى الضّحك والانبساط، بل هو على العكس يرحّب بكل ما يجعل الحياة باسمةً طيّبةً، ويُحِبُّ للمُسلم أن تكون شخصيته متفائلة باشّة، ويكره الشّخصية المكتئبة المتطيّرة، التي لا تنظر إلى الحياة وإلى الناس إلا من خلال منظارٍ قاتمٍ أسود. وأسوةُ المسلمين في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كان، برغم همومه الكثيرة والمتنوّعة، يحيا مع أصحابه حياة فطريّة عاديّة، يشاركهم في ضَحِكهم ومُزاحهم أحيانًا، كما يشاركهم في آلامهم وأحزانهم ومصائبهم؛ ولذا فإن المنهي عنه في هذا الحديث ليس مجرد الضّحك، بل كثرته، فليس الضّحك منهيٌّ عنه لذاته، ولكن لما يُمكن أن يؤدّي إليه من عواقب وأخلاق لا يرضاها الإسلام، وكلُّ شيءٍ خرج عن حدّه انقلب إلى ضده.

خبَّابُ بنُ الأَرَتِّ

رحم الله خبَّابًا،فقد أسلم راغبًا،
وهاجر طائعًا، وعاش مجاهدًا.
[علي بن أبي طالب]

مضت أمُّ أنمارٍ الخُزَاعِيَّةُ إلى سوقِ النخَّاسين (النخاسون: بائعو العبيد، والمفرد نخاس) في مكَّةَ. فقد كانت تُريدُ أَن تَبتَاع لنفسِهَا غلامًا تنتفعُ بِخِدمتِه، وتَستَثمِرُ عملَ يده.وطفِقَت تتفرَّسُ في وجوهِ العبيدِ المعروضين للبيعِ، فوقع اختيارُها على صَبيّ لم يَبلُغِ الحُلُمَ؛ رأت في صِحَّةِ جَسَدِهِ، ومَخايِلِ النَّجَابةِ البادِيَةِ على وجهه، ما أغراها بِشرائِه، فدَفَعَت ثمنَه وانطلقَت به. وفيما هما في بَعضِ الطريقِ، التَفَتت أُمُّ أنمارٍ إلى الصَّبِّي وقالت: ما اسمُك يا غلام؟ قال: خَبّاب. فقالت: وما اسمُ أبيك؟ قال: الأَرَتُّ. فقالت: ومن أين أنت؟ قال: من نجد. فقالت: إذن أنت عربي!! قال: من بني تميم. قالت: وما الذي أوصَلَكَ إلى أيدِي النخاسين في مكة ؟!!! قال: أغارَت على حَيِّنا قبيلةٌ من قبائِلِ العَرَبِ، فاستاقَتِ الأنعامَ وسَبَتِ النِّساءَ، وأخذتِ الذراريَ، وكنتُ فيمن أُخِذَ من الغِلمانِ، ثم ما زالَت تَتَداولُنِي الأيدي حَتّى جيءَ بي إلى مكةَ، وصِرتُ في يَدِك. دفعت أم أنمارٍ غلامَها إلى قَيِّنٍ من قُيونِ مكَّةَ لِيُعلِّمَه صناعةَ السُّيوف، فما أسرَع أن حَذقَ الغُلامُ الصنعة وَتمكَّنَ منها أحسنَ تَمَكُّنٍ. ولَمّا اشتدَّ ساعِدُ خَبّاب وصَلُبَ عودُه، استأجرت له أمُّ أنمارٍ دكَّانًا، واشتَرَت له عُدَّةً، وجَعَلت تَستَثمِرُ مهارَتَه في صُنعِ السيوف. ثم لم يمضِ غيرُ قليل على خبابٍ حتى شُهِر في مَكَّةَ، وجَعَلَ الناسُ يُقبلون على شراءِ سُيوفِه لِما كان يَتَحلّى به من الأَمَانَةِ والصدقِ وإتقانِ الصَّنعَةِ.

وقد كان خبّابٌ على الرُّغمِ من فَتائه يَتَحلّى بعقل الكَمَلَةِ وحِكمةِ الشيوخ، وكان إذا ما فَزَعَ من عَمَلِه وخَلا إلى نَفسِه كَثيرًا ما يُفَكِّرُ في هذا المجتَمَعِ الجاهِلِيِّ الذي غَرِقَ في الفَسادِ من أَخمَصِ قدميه إلى قِمةِ رأسه، ويهولُه ما رانَ على حياةِ العربِ من جَهالةً جَهلاءَ، وضلالَةٍ عَميَاءَ، كَانَ هو نفسُه أحَدَ ضَحايَاها، وكان يقول: لا بُدَّ لهذا الليلِ من آخر، وكان يَتَمنّى أنْ تمتدَّ به الحياةُ لِيرَى بعينيه مَصْرَعَ الظلامِ ومَولِدَ النورِ. لم يَطُل انتظارُ خَبَّابٍ كثيرًا، فقد تَرامَى إليه خيطًا من نورٍ قد تألَّق من فمِ فتىً من فِتيانِ بني هاشم يدعَى محمدَ بنَ عبدِ اللهِ، فَمَضى إليه، وسَمِعَ منه، فَبَهرهُ لألاؤه، وغَمرَه سناه، فَبَسَطَ يَدَه إليه، وشَهِدَ أنْ لا الهَ إلّا الله وأن مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه،

فكان سادِسَ سِتَّةٍ أسلموا على ظهرِ الأرضِ حَتّى قيل: مَضى على خَبّابٍ وقتٌ، وهو سُدُسُ الإسلامِ.

لم يكتُم خبّابٌ إسلامَه عن أحدٍ، فما لَبِثَ أن بلغَ خَبَرُهُ أمَّ أَنمارٍ، فاستَشاطَت غَضَبًا وغيظًا، وَصَحبت أخاها سباعَ بنَ عبدِ العُزَّى، ولَحِقَ بهما جماعَةٌ من فِتيانِ خُزاعَةَ، ومضَوا جميعًا إلى خَبّابٍ فوجده مُنهَمكًا في عَملِهِ، فأَقبَل عليهِ سِباعٌ وقال: لقد بَلَغَنا عنك نَبأٌ لم نُصَدّقه. قال خبابٌ: وما هو؟ فقال سِباعٌ: يُشاعُ أَنَّك صَبأتَ وتَبِعت غُلامَ بني هاشم. فقال خبابُ (في هدوء): ما صَبَأتُ، وإنّما آمنتُ باللهِ وحدَه لا شريك له، وَنَبذتُ أصنامكم وشَهِدتُ أن محمدًا عبدُ اللهِ ورسولُه... فما إنْ لامَسَت كلماتُ خَبابٍ مَسامِعَ سِبَاعٍ ومن مَعَه حتّى انهالوا عليه، وجَعَلوا يضربونَه بأيديهم، ويَركُلونَه بأقدامهم ويَقذِفونَه بما يَصِلون إليه من المطارِق وقطع الحديد؛ حتى هَوى إلى الأرضِ فاقِدَ الوعي، والدِّماءُ تنزِفُ منه.

سَرى في مَكَّةَ خبرُ ما جَرى بينَ خَبّابٍ وسَيدتِه سريانَ النار في الهَشِيمِ، وذَهَلَ الناسُ من جَراءة خَبابٍ إذ لم يكونوا قد سَمِعُوا من قبلُ أنَّ أحَدًا اتَّبَعَ محمدًا ووقف بينَ الناس يُعلِن إسلامَه بمثل هذه الصّراحَةِ والتحدّي، واهتَزَّ شيوخُ قريشٍ لأمر خَبابٍ فما كان يخطر على بالِهم أن قِينًا كقين أمِّ أنمارٍ، لا عَشيرَةَ له تَحميه ولا عَصبِيَّة تَمنعُه وتُؤويه، تَصِل به الجُرأة إلى أَن يَخرُج على سُلطانِها ويَجهرَ بِسَبِّ آلِهتِها ويُسفِه دينَ آبائها وأجدادها، فأَيقنت أن هذا يومٌ له ما بَعدَه ... ولم تَكن قريشٌ على خطأ فيما تَوقَّعتهُ، فلقد أَغرَت جُرأةُ خبّاب كثيرًا من أصحابهِ بأن يُعلِنوا إسلامَهم، فطَفِقوا يَصدَعون بكلمةِ الحقِّ واحدًا بعد آخَر...

اِجتمع سادَةُ قريش عند الكعبةِ، وعلى رأسِهم أبو سفيانَ بنُ حربٍ، والوليدُ بنُ المغيرَةَ، وأبو جهل بنُ هشامٍ وتذاكروا في شأنِ محمدٍ، فرأَوا أن أمرَه أخَذَ يزداد ويَتفاقَمُ يومًا بعد يومٍ، وساعَةً إثرَ ساعةٍ؛ فعزموا على أن يَحسِموا الداء قبل اِستفحالِهِ، وقرروا أن تثِبَ كُلُّ قبيلةٍ على من فيها من أتباعِه، وأن تنكِّل بهم حتّى يَرتدّوا عن دينهم أو يموتوا، وقد وَقعَ على سباعِ بنِ عبدِ العُزَّى وقومِه عِبءُ تَعذيبِ خبَّاب. فكانوا إذا اشتدَّت الهاجِرةُ، وغَدت أَشِعَّةُ الشمسِ تُلهِبُ الأرض إلهابًا، أخرجوه إلى بَطحاءِ مكَّة، ونَزعوا عنه ثيابَه، وألبَسُوه دروعَ الحديدِ، ومنعوا عنه الماءَ حتى إذا بَلغَ منه الجُهدُ كُلَّ مَبلغٍ أقبلوا عليه وقالوا: ما تقول في محمدٍ؟ فيقول: عبدُ الله ورسولهُ، جاءَنا بدين الهُدى والحقِّ ليُخرجنَا من الظُّلماتِ إلى النور؛ فيوسعونه ضَربًا ولكمًا، ثم يقولون له: وما تقولُ في اللّات والعُزَّى؟! فيقول: صنمان أصَمَّان أبكَمان لا يَضُران ولا ينفعان؛ فيأتون بالحِجارة المحمِيَّةِ ويُلصقونها بِظهره ويُبقونها عليه حتى يسيلَ دُهنُ كتفيه...

ولم تكن أمُّ أنْمارٍ أقلَّ قسوةً على خبَّابٍ من أخيها سباعٍ، فقد رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يَمرُّ بدُكانِه، ويُكلمُه فجُنَّ جنونُها لما رأتْ، وأخَذت تجيء إلى خَبَّاب يومًا بعد يومٍ فتأخذ حديدةً محمِيةً من كِيرِه وتضعُها على رَأسه حتى يدخِّن رأسه ويُغمى عليه، وهو يدعو عليها وعلى أخيها سباعٍ. ولما أَذِنَ الرسولُ صلوات الله عليه لأصحابه بالهجرة إلى المدينة تَهيَّأ

خبابٌ للخروجِ. غير أنَّه لم يُبارح مكَّةَ إلا بعد أن استجابَ الله دعاءَه على أمِّ أنمارٍ؛ فقد أُصيبت بِصُداعٍ لم يُسمع بمثلِ آلامِهِ قطُّ، فكانت تعوِي من شدَّة الوجَعِ كما تّعوي الكلابُ. وقام أبناؤها يستطبون لها في كلِّ مكان، فقيل لهم: إنه لا شفاءَ لها من أوجاعها إلا إذا دَأبَتْ على كَيِّ رأسِها بالنار، فجعلت تَكوي رأسها بالحديدِ المَحميِّ ؛ فتَلقى من أوجاعِ الكيِّ ما يُنسيها آلامَ الصُّداع...

ذاقَ خبَّاب في كَنفِ الأنصارِ في المدينةِ طَعمَ الراحةِ التي حُرِم منها دهرًا طويلًا، وقرَّت عينُه بِقُرب نبيِّه صلواتُ الله وسلامُه عليه دونَ أن يكدِّرَه مكدِّرٌ أو يُعكِّرَ صفوَه مُعكرٌ، وشهِدَ مع النبي الكريم بدرًا، وقاتل تحت رايتِه، وخرجَ معه إلى أُحد، فأقَرَّ الله عينه برؤية سِباعِ بن عبدِ العُزَّى أخي أمِّ أنمارٍ وهو يلقَى مصرَعَه على يَدِ أسَدِ الله حَمزة بن عبد المطَلب، وامتدَّت به الحياةُ حتى أدرَك خلفاءَ رسولِ الله الراشدين الأربعة. وعاش في رِعايتهم جليلَ القدرِ نَبيه الذِّكرِ.

ودَخلَ ذات يوم على عمرَ بن الخطابِ في خِلافته، فأعلَى عمرُ مَجلِسَه، وبالَغَ في تَقريبه وقال له: ما أَحدٌ أحقَّ منك بهذا المجلس غير بلالٍ، ثم سألَه عن أشدِّ ما لقِي من أذى المشركين، فاستحيا أنْ يجيبَه. فلمَّا ألحَّ عليه أزاحَ رداءهُ عن ظهرِه، فَجفِلَ عمرُ مما رأى، وقال: كَيف صار ذلك؟! فقالَ خبَّاب: أوقَدَ المشركون لي حطبًا حتى أصبحَ جمرًا، ثم نزعوا عنِّي ثيابي، وجعلوا يجُرونني عليه، حتى سقَطَ لحمي عن عظامِ ظَهري، ولم يُطفئ النَّار إلا الماءُ الذي نَزَّ من جَسدي.

اِغتَنى خبَّابٌ في الشّطر الأخيرِ من حياته بعد فقرٍ، وملك ما لم يمكن يَحلُم به من الذّهب والفضة، غير أنهُ تصَرفَ في مالِه على وجهٍ لا يَخطُرُ ببال أحدٍ؛ فقد وَضعَ دراهِمه ودنانيره في موضعٍ من بيته يعرفُه ذوو الحاجات من الفقراء والمساكين. ولم يَشدُدْ عليه رِباطًا ولم يخبئه، ولم يُحكِم عليه قفلًا، فكانوا يأتون داره ويأخذون منه ما يشاؤون دونَ سؤالٍ أو استئذانٍ ... ومع ذلك فقد كان يخشى أن يُحاسب على ذلك المالِ، وأن يعذب بسببه.

حَدّثْ جمَاعةٌ من أصحابِه قالوا: دخلنا على خبابٍ في مرَضِ موته فقال: إن في هذا المكان ثمانين ألفَ درهمٍ، والله ما شددتُ عليها رباطًا قطُّ، ولا مَنَعتُ منها سائلًا قطُّ، ثم بَكى، فقالوا: ما يُبكيكَ ؟!! فقال: أبكي لأنَّ أصحابي مضَوا ولم ينالوا من أجورِهم في هذه الدنيا شيئًا، وأنني بقيتُ فنِلت من هذا المالِ ما أخافُ أن يكونَ ثوابًا لتلك الأعمال...

ولما لحق خَبابٌ بجوار ربِّه وقف أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب رَضيَ الله عنه على قبره وقال: رَحِمَ الله خبابًا، فلقد أسلَمَ راغبًا، وهاجَرَ طائِعاً، وعاش مجاهدًا... ولَن يُضيعَ اللهُ أجرَ من أحسَنَ عملًا.

السعودية: قمم ثلاث... لإنقاذ سياسة فاشلة

عقدت في مكة المكرمة في ٣٠و٢٠١٩/٠٥/٣١م الموافق ٢٥و٢٦ رمضان ١٤٤٠هـ، ثلاث قمم برئاسة السعودية، الأولى هي لأهل بيت الخليج. والثانية لسائر الدول العربية المنضوية تحت جامعتها المهترئة، والثالثة لسائر المسلمين عبر «رابطة العالم الإسلامي» التي توقظها كلما احتاجت إليها. أما كون عقدها في مكة المكرمة قبلة المسلمين، وفي أواخر رمضان حيث يوجد فيها أعداد من المعتمرين في مكة تفوق أعدادهم أعداد الحجيج في موسم الحج... فلهذا دلالته في أنها تريد أن تعطي صورة عن نفسها أنها زعيمة المسلمين، وأن الاعتداء عليها هو اعتداء على المسلمين. أما هدف السعودية من عقدها في هذه الظروف المأساوية الاستثنائية من الهجمة الدولية على المنطقة واستهدافها في دينها وركائز حياتها، فليس دعوة الذين دعتهم من أجل التنادي للم الشمل والتوحد ووضع كل الإمكانات التي تحصن جبهة المسلمين وتقطع أصابع الشر التي تكيد لهم، كما تفترض الزعامة أن تتصرف... بل من أجل تكريس الانهزام والاستسلام... والسعودية التي أرادت أن تظهر أنها الزعيمة، ظهرت على عكس ما أرادت: خائفة مستجدية ضعيفة... إن السعودية التي دعت إلى هذه المؤتمرات **الطارئة** هي متَّهمة ومدانة، وهناك شك في كل مواقفها السياسية:

- إن السعودية متهمة بأنها متواطئة في السر مع أميركا و(إسرائيل) لإنجاح خطتهما «صفقة القرن» الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية. ومعلوم أن هذه الصفقة هي صفقة بيع فلسطين بأموال خليجية، والتنازل عنها. فالذي يريد زعامة المسلمين حقيقة هو من يتبنى قضاياهم الحقيقية، وأولاها قضية فلسطين التي يجب أن تكون جزءًا من بلاد المسلمين الموحدة تحت راية الخلافة.

- إن الصراع القائم بين السعودية وإيران هو صراع مصيري بالنسبة لعروش حكام الخليج، ولا سبيل لمواجهته إلا بقيام حلف تدخل في نسيجه (إسرائيل)؛ بحيث تصبح من الدول المعترف بها في المنطقة، بل والدخول معها في أحلاف، وأول هذه الأحلاف هو الحلف ضد إيران. هذا ولا يغرنكم تضمين القمم بند أن القضية الفلسطينية هي قضية مركزية، وما شاكل ذلك من الألفاظ... فالعبرة بما يجري على الأرض، وليس بما يكتب على الورق، فقرارات القمم إن هي

السعودية: قمم ثلاث... لإنقاذ سياسة فاشلة*

*(تكملة)

إلا حبر على ورق، ويأكل بعضها بعضًا، ولو نجحت هذه القمة لكان من نتائجها أن السعودية هي زعيمة المسلمين، دولًا وشعوبًا، تتكلم باسمهم، وتتنازل باسمهم، وتوقع باسمهم... فتجرهم معها حيث توجهت بها السياسة الأميركية.

- إن حكام السعودية يتهمون إيران بالمذهبية (الشيعية) وفي الوقت نفسه هم يتلطَّون بالمذهبية (السنية) لمواجهتها. فاستعمال المذهبية من قبلهم هو من قبيل الاستغلال وحماية عروشهم، وليس له علاقة بحماية الدين، بل هو اعتداء عليه، وتحريش بين المسلمين، وجعلهم يتقاتلون ويمكنون لعدوهم منهم. صحيح أن النظام في إيران مذهبي، ويقف ضد مصالح المسلمين في المنطقة، ويدعي أنه إسلامي في الوقت الذي يدعم فيه أنظمة حكم قمعية علمانية، مثل سوريا، ويظاهر الروس الكفار هناك لقتل المسلمين، وظاهره أنه ممانع لأميركا بينما في الحقيقة هو عميل تابع لسياستها في المنطقة، وقد ظهرت عمالته لها في التعاون والتنسيق معها في كل من أفغانستان والعراق وسوريا. وفي اليمن كان شريك آل سعود في خراب هذا البلد وقتل شعبه... واستطاع بعدوانيته والتصريح بأطماعه التاريخية أن يشكل فزاعة لحكام الخليج، وهذا عين ما تريده أميركا... ولكن لا يمكن مواجهة النظام في إيران بمثل هذه القمم التي لا تعني إلا المزيد من الارتماء في حضن السياسة الأميركية. بل بالإسلام وحده. وبإقامة حكم الله في الأرض.

هذه هي السعودية اليوم، إنها تريد أن تقود المسلمين ليسيروا معها في خيانة «صفقة القرن»، وفي سياسة تحويل طبيعة الصراع مع كيان يهود، وفي إدخال المنطقة في أحلاف ضد إيران... إن سياسة سلمان وابنه فضحت المستور من هذه العائلة العدوة للإسلام والمسلمين منذ أول نشأة دولتها... نعم إن الحل لكل مآسي المسلمين هو في إقامة الخلافة الراشدة التي بشر بها الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنها أولًا هي حكم الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ولأنها ثانيًا لن تقوم إلا على أكتاف المسلمين المخلصين الواعين. الذين يظهر الله بهم الدين.